النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥ العدد (٣٧) | Wed. 28 Dec. 2005 No. (37) | 30 ريالاً | 12 صفحة

البرلمان يصوت لاعضائه ويتجاهل اعتراض رئيس الجمهورية

■ «النداء»:

جدد مجلس النواب أمس التصويت لصالح اللائحة الداخلية المعدلة على الرغم من اعتراض رئيس الجمهورية عليها بسبب مادتين مثيرتين للجدل اعتبرهما غير دستوريتين.

وكان الرئيس أعاد اللائحة في وقت سابق للمجلس، لكن تصويت المجلس لصالحها للمرة الثانية يجعلها سارية حتى في حال عدم صدورها بقرار من رئيس الجمهورية.

وتقدم المادتان (٢٠٧)و(٢٠٩) مزايا استثنائية للنواب، إذ تكفل للموظفين منهم استلام مستحقاتهم الوظيفية من مؤسساتهم الأصلية، كما تلزمان بتخصيص متطلبات إنشاء وتشغيل مكتب لكل نائب في دائرته التي يمثلها من موازنة المجلس النيابي.

وطبقاً لإحدى المادتين من اللائحة فإن النائب السابق سيتمتع بالمزايا المالية لدرجة وزير غير عامل.

ووافق المجلس بمختلف كتله الحزبية على اللائحة، وامتنع ثلاثة نواب من كتلة المؤتمر الشعبي عن التصويت.

وتتضمن اللائحة المعدلة، تعديلاً جوهرياً ينص على انتخاب هيئة رئاسة المجلس كل سنتين. ووفقاً لمادة انتقالية فإن المجلس ملزم

التتمة في الصفحة ٤

إحياء ذكرى استشهاد جار الله عمر

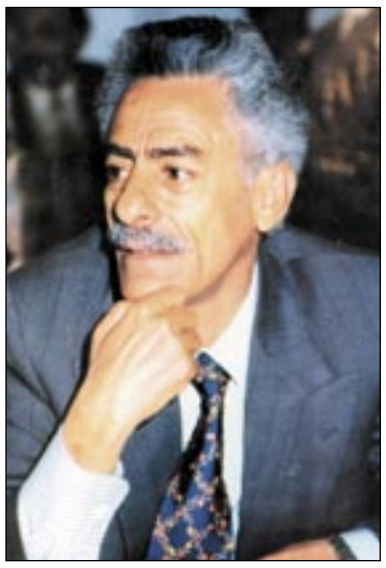

تحيي الهيئة الوطنية لمتابعة قضية جار الله عمر، الذكرى الثالثة لاستشهاده، صباح غد الخميس، الساعة التاسعة والنصف في قاعة مركز الدراسات والبحوث، شارع بغداد.

ويقام المهرجان التأبيني الثالث تحت شعار "كشف الحقيقة في اغتيال الشهيد جار الله عمر، مهمة لكل المناهضين للارهاب". ويحضره امناء عموم الاحزاب والتنظيمات السياسية وجمع من المواطنين.

إغتيل الشهيد جار الله عمر في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م في قاعة ٢٢ مايو بصنعاء أثناء فعاليات افتتاح المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للاصلاح، وأعدم قاتله قبل اسابيع.

الصحفيون يرفضون مشروع الحكومة

■ عدن - "النداء":
■ صنعاء - عبدالحكيم هلال:

اعلن الصحفيون اليمنيون رفضهم القاطع لمشروع قانون الصحافة والمطبوعات المقدم من الحكومة.

وعقد الصحفيون في محافظة عدن، الاثنين الماضي، اجتماعاً موسعاً لمناقشة القانون، واقروا رفضه، داعين مجلس النقابة لتقديم مشروع بديل، وعرضه على الجمعية العمومية لمناقشته واقراره، ومن ثم تقديمه إلى مجلس النواب.

مجلس النقابة، كان هو الآخر عقد لقاء تشاورياً موسعاً للصحفيين في صنعاء، الخميس الماضي، ليقرروا بشكل جماعي، رفضهم المشروع المقدم للنقابة من مجلس الشورى. واتفق الصحفيون أثناء اللقاء، على عدة محددات اعتبروها معايير ضرورية للحكومة، إذا أرادت صياغة مشروع للصحافة، وتركزت تلك المحددات في أربعة محاور هي: ما يتعلق بالصحفي، مايتعلق بوسائل الاعلام، ما يتعلق بالقانون والمواثيق الدولية، وما يتعلق بالديمقراطية وحرية التعبير.

ولخصت تلك المحددات مطالب الصحفيين جميعاً بتحرير ملكية الاعلام المرئية والمسموعة، وتوصيف قضايا النشر بما يتناسب مع طبيعتها، وإلغاء أية محظورات تتعلق بممارسة المهنة، والاكتفاء بميثاق شرف يتفق عليه الصحفيون، وجعل القضاء المرجعية الوحيدة في قضايا النشر، وإلغاء حبس الصحفي وأن لاتتجاوز العقوبات التأديبية المالية (٥٠٪) من راتبه الشهري، وتحويل الاشراف على الاعلام الرسمي إلى مجلس أعلى للاعلام يشرف عليه مجلس الشورى وشخصيات مشهود لها من منظمات المجتمع المدني، وتحويل الاعلام المملوك للدولة إلى إعلام قومي يكون نصيب الحكومة فيه ٥١٪، والباقي توضع للاكتتاب العام في هذه المؤسسات، وتبسيط اجراءات فتح الصحف، وتسهيل مهمة الحصول على المعلومة.

كما تضمنت تلك المعايير ضرورة التزام الحكومة بالدستور والمواثيق الدولية، ومنها إعلان صنعاء ١٩٩٦م. واعتبر الصحفيون المشروع بصيغته الحالية، مسيئا لسمعة اليمن.

إلى ذلك طالب الصحفيون في عدن، مجلس النقابة بضرورة عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال الشهرين القادمين، لمناقشة القضايا الهامة للصحفيين، ومنها قضية الكادر الصحفي والتوصيف الوظيفي.

البنك الوطني يتهم المركزي ويطالب بلجنة محايدة

■ «النداء» - خاص:

انتقدت مصادر قانونية ما وصفته بالاجراءات الانتقائية التي اتخذتها الحكومة تجاه أعضاء مجلس ادارة البنك الوطني للتجارة. ولفتت إلى أن الأجهزة الأمنية قامت بالتحفظ على أربعة فقط من أعضاء مجلس الادارة المكون من تسعة أعضاء.

وكشفت المصادر أن الأشخاص الأربعة محتجزون لدى دائرة مكافحة الارهاب في البحث الجنائي. واكدت بأن التحقيق لم يبدأ فعلياً في القضية خلاف ما تناقلته وسائل إعلام محلية وخارجية.

وفي مطلع هذا الاسبوع اعلنت لجنة البنك المركزي، والمكلفة بوضع اليد على البنك الوطني، أنه يتوجب على المدينين للبنك الوطني سرعة سداد ما عليهم من مديونيات للبنك خلال أسبوع، وهددت بإتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد المتأخرين.

ومايزال مجلس الادارة -السابق- للبنك الوطني حتى اللحظة يشكك في إجراءات البنك المركزي، معلنين في رسالة وزعت على وسائل الاعلام - بدون توقيع- تحملهم المسؤولية في حال ظهرت عليهم أية مخالفات، وطالبوا بتشكليل لجنة محايدة تحت اشراف وزيري العدل والتجارة، تعمل على فحص المستندات والبيانات، متهمين البنك المركزي بتسريب معلومات القصد منها خلق بلبلة لدى الرأي العام قالوا إنها ستضر الاقتصاد اليمني برمته وليس البنك الوطني فقط. وارفقت الرسالة بوثيقة، تشير إلى عدم صرف مستحقات المقاولين، الذين يمثلون الشريحة الكبرى من عملاء البنك من قبل الحكومة في الوقت المحدد، مؤكداً أن ذلك احد أسباب أزمة السيولة التي واجهها البنك.

واتهمت الرسالة البنك المركزي، بالاسهام في تفاقم الأزمة من خلال تحريضه عملاء البنك الوطني على سحب ارصدتهم تحت زعم أنه على وشك الافلاس، إلى جانب تحريض الجهات الأخرى على عدم قبول ضمانات البنك الوطني.

ثلاثة قتلى في الجوف بينهم عسكري من شبوة ومقاول من أرحب

■ «النداء» - خاص:

قتل ثلاثة اشخاص وجرح آخرون في اشتباك مسلح وقع في العاشرة من صباح أمس في الحزم عاصمة محافظة الجوف. وقال مصدر قبلي لـ"النداء" إن الإشتباك وقع حين تهجم عسكري، تابع للأمن المركزي على أحد المواطنين، ما دفع آخر، هو ناجي مبخوت القهقوه، للتدخل محاولاً اخذ سلاح العسكري، المنتمي إلى عوالق شبوة. وأنتهى عراك العسكري مع القهقوه بمقتل الاخير، وهو الأمر الذي دفع أفراد ينتمون لقبيلته (همدان) لبدء اشتباك مسلح مع العسكري. الذي سقط قتيلاً على الفور.

وأثناء الاشتباك جرح مواطنين إثنين، وقتل آخر عن طريق الخطأ، قيل إن اسمه حمود الخُبي، ينتمي لقبائل أرحب، ويعمل مقاولاً في الجوف.

واكدت المعلومات ان عشرات المسلحين من قبائل أرحب توافدوا أمس إلى عاصمة المحافظة رافضين دفن جثة حمود الخُبي حتى معرفة قاتلة.

وما زال التوتر قائما وسط تبادل اتهامات قتل المقاول الارحبي، بين السلطات وقبائل همدان.

على صعيد آخر عثر أحد ابناء مديرية "خُب الشعث" على جثة مرمية في احد أودية منطقة عزة التي تبعد ٤٥كم عن مركز المحافظة.

وإثر إبلاغ الأهالي الجهات المختصة، خرج مختصون من البحث الجنائي في المحافظة إلى الموقع، عصر أمس، وتم نقل الجثةالتي يعتقد أنها ألقيت هناك منذ حوالي عشرين يوماً إلى ادارة البحث.

باصرة: نتطلع إلى علاقات فعالة مع الجامعات الاسبانية

■ كتب - أنس سنان:

ناقش صالح باصرة -رئيس جامعة صنعاء، خلال لقائه بوفد من الجامعات الاسبانية، أمس، سبل تطوير العلاقات بين الجانبين.

وأطلع باصرة الوفد الذي ضم اساتذة جامعات ورئيسة مؤسسة "سور" الثقافية الاسبانية، على برامج الدراسات العليا في جامعة صنعاء، مبدياً استعداد الجامعة لإنشاء قسم للغة الاسبانية في كلية اللغات. وتعد الاسبانية، اللغة الثالثة من حيث عدد الناطقين بها.

وأعرب رئيس واعضاء الوفد الاسباني عن حرصهم على بناء علاقات متينة مع جامعة صنعاء.

وقال الدكتور صالح باصرة في تصريح لـ"النداء" إن جامعة صنعاء تعمل على بناء علاقات فعَّالة مع الجامعات الإسبانية في مختلف المجالات، منوهاً بالعلاقات التاريخية التي تربط البلدين، والتي من شأن اتفاقيات التعاون بين الجامعات تعزيزها.

مشروع قانون خاص بالجزر تصل اعفاءاته إلى ٤٠ عاماً

■ كتب - نايف حسان:

تضع الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر، اللمسات الأخيرة لمشروع قانون خاص بالجزر، هدفه تشجيع رؤوس الأموال للاستثمار فيها.

وقال يحيى محمد الكينعي، مدير عام الهيئة، لـ"النداء" إنه يجري إستيعاب ملاحظات مكاتب استشارية قانونية على المشروع، الذي سيجري تقديمه إلى مجلس الوزراء خلال الأيام القادمة، تمهيداً لإحالته إلى مجلس النواب.

وطبقاً للكينعي فإن مشروع القانون "يقسم الجزيرة الواحدة إلى أربع مناطق، سيتم تخصيص الأولى لاحتضان المشاريع العملاقة التي لا تقل تكلفتها الأولية عن مليار دولار، فيما ستخصص الثانية للمشاريع الكبيرة التي تصل تكلفتها إلى ٥٠٠ مليون دولار، والثالثة للمشاريع التي لا تزيد تكلفتها عن ٢٠٠ مليون دولار، والرابعة ستخصص للمشاريع ذات الطابع الفني التي تتراوح تكلفتها ما بين عشرين وخمسين مليون دولار".

● الكينعي

ويمنح مشروع القانون المستثمرين في الجزر "إمتيازات واعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية لفترة تتراوح ما بين عشرين وأربعين عاماً، طبقاً لكلفة المشروع، المزمع إقامته وفترته الزمنية".

وأوضح الكينعي أن مشروع القانون سيسمح باستيعاب العمالة المحلية وتدريبها، وسيمثل قاطنو الجزر ومرتادوها أولوية ملحة في عملية الاستيعاب والتأهيل المؤمل.

ويمنح مشروع القانون تسهيلات كبيرة أخرى لجذب رؤوس الأموال اليمنية والعربية والدولية للاستثمار في الجزر اليمنية التي تبلغ ١٨٣ جزيرة موزعة في البحرين الأحمر والعربي، وخليج عدن والمحيط الهندي.

لم يكن الاختطاف في بلادنا يوما ما فقاعة آنية أو سحابة صيف عابرة، فالواقع يقول بأن القادم أسوأ، والثقافة السائدة تؤكد أن الاختطاف ظاهرة متأصلة لها جذورها في الوعي الجمعي لدى كثير من المناطق النائية و التي يعززها للأسف الشديد واقع يضج بالفوضى والحرمان وغياب دولة النظام والقانون.

القادم أسوأ!! هكذا تقول المؤشرات من خلال استقراء متأن وحصيف، ولن يكون اختطاف السائح السويسري وزوجته أو السائحين النمساويين أو نجل رجل الأعمال اليمني درهم، نهاية النهاية لظاهرة خطيرة كهذه، بل نهاية البداية التي سيعقبها مرحلة جديدة لها ما بعدها من الضربات القاصمة التي ستطيح بالسياحة وتضر بالاقتصاد وتسيء إلى سمعة اليمن خارجيا، وذلك لأن العمليات الجراحية التي أجرتها السلطة لاستئصال هذه الظاهرة لم تكن قيصرية وجادة بحيث تجهز على الداء، بل كانت عبارة عن مهدئات وقتية سرعان ما سيعود معها المرض إلى سيرته الأولى أشد فتكا وأكثر ضراوة.

يحيى اليناعي
yahai80@hotmail.com

من أجل وطن بلا خطف

الظاهرة.. أسباب العودة وعوامل البقاء

● النهاري

● الخدري

● الكميم

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد عام ١٩٩١م، كانت البدايات الأولى لظاهرة خطف الأجانب، واللافت للنظر أنها تزامنت مع تردي الوضع الاقتصادي عقب عودة المغتربين في دول الخليج، ولم تشهد اليمن قبلها عمليات اختطاف للأجانب وحتى لرجال الأعمال اليمنيين .

وارتفعت وتيرة الاختطاف بصورة غير مسبوقة مع بداية عام ١٩٩٣م وحتى ٢٠٠١م حيث بلغ عدد المختَطفين مائتي أجنبي، بينهم عشرون ألمانياً بمن فيهم الملحق التجاري في السفارة الألمانية بصنعاء (راينر بيرنز) الذي بقي لمدة شهرين متتاليين في قبضة الخاطفين بقبيلة جهم خولان، والشاب الألماني (كارل كريستيان هورنيكي) الذي شكّل اختطافه حرجا بالغا للرئيس علي عبد الله صالح حيث تزامن اختطافه مع وصول الرئيس إلى أحد مطارات ألمانيا في زيارة خاصة أواخر عام ٢٠٠١م.

مع حلول عام ٢٠٠٢م كانت ظاهرة خطف الأجانب قد تلاشت كما يبدو بعد عدد من الإجراءات الاحترازية (الآنية) التي قامت بها السلطة، قبل أن تعود إلى الواجهة من جديد في الأسابيع الماضية. لكن الاختطاف الداخلي ظهر كبديل وازدهر خصوصا وأن الأهداف من وراء الاختطافات كانت مادية بحتة بدرجة رئيسة، فقد وجد الخاطفون في رجال الأعمال اليمنيين وفي البسط على الأراضي وقطع الطرق لاختطاف السيارات ما يغني عن الدخول في مواجهات مع السلطة التي سارعت إلى تلبية الكثير من مطالبهم الشخصية.

وبالمناسبة! فظاهرة الاختطاف في المجتمع القبلي إحدى الوسائل المعمول بها منذ القدم وحتى الآن عند حدوث خلافات أو نزاعات قبلية، فيجري اختطاف شخص ما أو ممتلكات للآخرين كرهائن حتى يستجيب الطرف الآخر وينزل عند رغبة الخاطفين مقدما الإعتذار، وهذا هو النظام الذي كان يجري في عهد ما قبل الثورة (نظام الرهائن) في التعامل مع المواطنين والذي ما زال مستمرا حتى اليوم.

الاختطاف المحلي

قبل عودة اختطاف الأجانب في الأسابيع الماضية إلى الواجهة، كانت قد تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة خطف رجال الأعمال اليمنيين وأولادهم، وهو ما يؤكد عدم تلاشي ظاهرة الاختطاف خلال السنوات السابقة وإنما عدول الخاطفين عن خطف الأجنبي إلى خطف المحلي ما دام هذا المحلي سيحقق نفس الغرض وبأقل الخسائر ولن تشهد لحظة اختطافه ضجة إعلامية خارجية واهتمام دولي يحرج السلطة التي ستغض الطرف عن ذلك وتترك المخطوف المحلي يقرر مصير نفسه. ففي شهر مايو الماضي كان رجل الأعمال الحاج احمد صالح الكميم قد جرى اختطافه من العاصمة صنعاء من قبل آل لهجان في منطقة بني وافي مديرية بني ضبيان، مطالبين بدفع ثمانية ملايين ريال مقابل الإفراج عنه أو التنازل عن أرض يملكها.

ولم تتضح حتى الآن طريقة تحرير نجل رجل الأعمال درهم، مدير شركة "يدكو" الذي ظل محتجزا أكثر من ثلاثة أسابيع لدى عقيد في مدرسة المظلات العسكرية بقبيلة بني ضبيان أيضا لإجباره على التنازل عن قطعة أرض يملكها درهم في محافظة عدن.

كما لم تُعرف كيفية إخلاء سبيل الطفل عبد الكريم السدعي نجل رجل الأعمال طاهر السدعي من قبضة الرائد (أ، ح)، والنقيب (ع،ح) بقبيلة بني ضبيان كذلك.

من المضحك وجود عصابات خطف "أجِرة" فليست كلها "خصوصي"، وقد استأجر رجل أعمال أفرادا من إحدى القبائل (نتحفظ على الاسم) لأخذ حقه من رجل أعمال آخر بعد أن عجز القضاء والأجهزة الأمنية عن استرداده، وانتهت بأن امتثل التاجر الجاني لضغوط الأفراد الذين هددوا بخطفه أو أحد أولاده حسب ما أفادت مصادر مطلعة لكاتب هذه السطور حينها، والتي امتنعت عن الإدلاء بحجم المبلغ المالي الذي دفعه رجل الأعمال للخاطفين مقابل هذا العمل.

ولا يخفى على ساكني العاصمة صنعاء أمر العصابات المنتشرة التي يستأجرها المتخاصمون على الأراضي في حسم النزاعات بالقوة لصالحهم مقابل حصول الخاطفين على أجزاء من هذه الأراضي أو مبالغ مالية.

تعامل الحكومة مع الخاطفين

مع ارتفاع وتيرة خطف الأجانب عام ٩٨م كانت السلطة تعلق انتشار واستمرار الظاهرة على شماعة "الخارجي" الذي يستهدف زعزعة أمن واستقرار الوطن. فيما كانت الحقيقة تجافي ذلك تماما حيث اتضح جليا أن الخطف صناعة محلية بامتياز كان يقف وراءها موروث ثقافي قبلي ملغوم وغياب فاضح للقانون والإجراءات المدنية.

يومذاك كان الخاطفون -يمنيو الأصل والفصل- يعيشون على سطح الأرض اليمنية وتدفعهم رغبتهم الذاتية لممارسة هذه الظاهرة، ولم يكونوا مدفوعين من جهات خارجية تعيش على سطح القمر كما قال الدكتور الإرياني في برنامج "أكثر من رأي" في قناة الجزيرة حينما طلب منه المذيع تحديد الجهات الخارجية التي تقف وراء عمليات الخطف، فأجاب قائلا: "من سطح القمر".

وما بين توزيع الاتهام للخارجي واللجوء للخيار العسكري ومن ثم ترضية الخاطفين بأموال كبيرة ومناصب عسكرية ومدنية، اقتصر دور السلطة في مواجهة ظاهرة خطف الأجانب على الخيارات الثلاثة، وكما يبدو فإن الثلاثة الحلول السابقة لم تكن ناجعة وقد أدركت السلطة بنفسها خطأ تعليق الظاهرة على شماعة الخارجي واللجوء إلى المواجهات المسلحة لتحرير الخاطفين، لكنها ما زالت تعتقد أن الحل الثالث يستطيع أن يفي بالغرض المطلوب.

لقد دفعت السلطة الثمن غاليا جراء لجوئها للخيار العسكري مع الخاطفين ففي عام ٢٠٠٠م فشلت الوحدة الخاصة التابعة للحرس الجمهوري والتي جرى تدريبها بعناية فائقة على أيدي خبراء دوليين، عن تحرير أحد السياح من قبضة الخاطفين بمديرية جهم التابعة قبليا لخولان وإداريا لمحافظة مأرب وسقط ١٧ قتيلا من الجنود وسلم البقية أنفسهم للقبائل التي تمرست على خوض الحروب منذ نعومة الأظفار.

أدركت السلطة فداحة مواجهة الخاطفين، وعدلت إلى استرضائهم وخطب ودهم عبر منحهم المبالغ المالية التي يطالبون بها مقابل الإفراج عن السياح، وعبر ترضيتهم بمناصب عسكرية ووظائف مدنية، ولعل هذا ما يفسر كون خاطفي نجلي رجلي الأعمال درهم والسدعي ضباط في القوات المسلحة.

خطف ينتهي بمعاملة إنسانية

الخاطفون يملكون وسائل كثيرة ومثيرة للخطف تشبه وسائل عصابات المافيا، فهم تارة يلبسون الزي العسكري ويوهمون المخطوف أنهم أفراد في الجيش، وتارة أخرى يزعمون، وهم بالزي المدني ويحملون التلفون الجوال، انتسابهم إلى الأمن السياسي أو البحث الجنائي ثم يقومون بتكميم أفواه المخطوفين ويختارون الطرق الفرعية للعاصمة صنعاء لضمان عدم المواجهة مع قوات الأمن في نقاط التفتيش.

يقول رجل الأعمال أحمد صالح الكميم وهو يروي لكاتب هذه السطور حادثة اختطافه، إن خاطفيه زعموا بأنهم من البحث الجنائي وبسرعة فائقة حملوه الى السيارة بعد تكميمه وحين شارفوا على منطقتهم تركوا له حريته داخل السيارة وأخذوا يهدئون من روعه بعد أن أخبروه عن شخصياتهم والمنطقة التي هو فيها.

مقابل الخشونة أثناء عملية الخطف يتلقى المخطوف معاملة لطيفة وإنسانية وكرما حاتمياً باذخاً بعد وصوله إلى مكان احتجازه فلا يمس بأذى أو يقذع بألفاظ نابية، ويسعى الجميع إلى تلبية كل طلباته سوى تحريره بحيث يكون "معزّز مكرّم" حسب القول الشائع.

يقول رجل الأعمال الكميم، إنه كان يوسعهم سبا وشتما بعد أن أودوا به لكنهم كانوا يقابلونه بالإبتسامة والضحك، وأضاف بأنهم أكرموا وفادته وسعوا إلى تطمينه وإزالة القلق عنه مؤكدين له بأنه لن يمسه أي أذى.

فسيولوجيا الخطف

كشخص قادم من الريف أتفق تماما مع ما قاله هائل سلام في موضوع سابق له هنا في "النداء" من أن الفرد المنتمي إلى قبيلة بتأثير عوامل البيئة والتنشئة لا يؤمن في الغالب بأي إمكانية لخلق وتكوين الثروة عن طريق تراكم العمل.. العمل الدؤوب والجهد المثابر والمخاطرة برأس المال، فهذه وسائل ليست معقولة أو مستوعبة لديه، فهو بفعل عوامل التنشئة والبيئة - والكلام لهائل- محارب مجبول على الظفر بالغنيمة أو الموت دونها، وهذا ما يفسر الطبيعة المتشنجة له التي تجعله على أتم استعداد لأن يكون قاتلا أو مقتولا لأتفه الأسباب مثل نزاع بسيط على مجرد أولوية المرور، وهو ما يفسر أيضا لجوءه للخطف مقابل تكوين ثروته المالية.

والملاحظ أن ظاهرة الخطف من الناحية النفسية والفسيولوجية ناشئة تبعاً لتأثير عوامل البيئة المحيطة. فالقبائل -حسب كلام هائل - تنشأ عموما في بيئات تتسم بندرة الثروة وشحة الإمكانات فهي تستوطن الصحارى لا ضفاف الأنهار، ويمثل الخوف من المجاعات وانعدام الأمن الغذائي دافعا أساسيا للسلوك القبلي، ويُسبب شرها لا يشبع وعطشا لا يروى للغذاء والثروة.

ولذا فإن اقتسام القبيلة -كما يقول هائل سلام- عبر التاريخ يعتمد على غزو قبيلة أخرى، والغزو والتقطع واعتراض القوافل وأعمال الإغارة عموما هي الوسائل التي يتم بواسطتها خلق الثروة في القبيلة.

إفرازات الواقع عامل رئيس

ومما يجب التنبه له أن الفقر المدقع الذي يعيشه الريفي على وجه الخصوص و البطالة السافرة التي يعاني منها ستقود الى تشكيل عصابات مسلحة لها خطورة على الأمن والإستقرار المحلي، فالشاب العاطل في هذه البيئة لن يسعى إلى البحث عن مصدر رزق عن طريق مزاولة التجارة البسيطة (كأصحاب البسطات والبوفيات) فهذه الأعمال ضمن المهن المستهجنة والتي يبخسها الفرد ويعد مزاولتها عيباً وفق الثقافة السائدة في مجتمعه؛ ونتيجة لهذه الثقافة وللتنشئة القبلية الخاصة سيقوم بالبحث عن مصادر رزق أخرى، والنهب والإختطاف هنا هي أقرب الطرق إلى ذهنه وتفكيره.

ما سبق يفسره انتشار عصابات سرقة السيارات ونهب الأراضي على نطاق واسع ، ولعل عصابة الجوف التي تتخذ من أحد الوديان بمحافظة الجوف مكانا لها أشهر تلك العصابات، وهي عصابة مسلحة وكبيرة سبق وأن جرت مواجهات بينها وقوات الأمن في العاصمة صنعاء أسفرت عن سقوط أربعة جنود.

الغريب أن هذه العصابة تستخدم أسلوبا جديدا مع المجني عليهم، فهي بعد نهب السيارة تتواصل تلفونيا مع مالكها (لا أدري كيف تحصل على رقم تلفونه) وتخبره بمكان سيارته وبالمبلغ الذي يجب أن يدفعه مقابل إعادتها له، ويتضح من تصرفها هذا أنها غير عابئة بقوات الأمن.

ثلاث سيارات نهبت من مديرية أرحب بمحافظة صنعاء على هذه الشاكلة ودفع مالكوها أكثر من نصف قيمتها مقابل تحريرها، فيما إدارة الأمن بمحافظة الجوف تغض الطرف وتترك للمجني عليهم تقرير مصائر سياراتهم مع العصابة.

غياب القانون ومدننة المجتمع

يشَكل غياب القانون والعدالة والإجراءات المدنية أحد أهم الأسباب والعوامل المؤدية لاستمرار الخطف، حد قول المحامي منصور النهاري، وذلك لأن عدم توفير البيئة المناسبة لتنفيذ القانون عبر تحويل المجتمع القبلي إلى مجتمع مدني يشعر فيه الفرد بأن له حقوقاً مكفولة لن يستطيع أحد التعدي عليها في ظل حماية صارمة من الجهات التنفيذية.. عدم توفير هذه البيئة يجعل من الأفراد -حسب كلام النهاري- يلجأون الى وسائل غير مشروعة في الحصول على حقوقهم .

كما أن عدم احترام الجهات الحكومية للقانون (الكلام للنهاري) وتلاعبها بنصوصه ومواده يدفع الآخرين للفوضى والممارسات اللامسؤولة لشعورهم بأن البلاد تدار بعشوائية وتطغى عليها الفوضى ونهب المال العام والاحتكام إلى لغة القوة.

الأمر ذاته يؤكده الصحفي يحيى الخدري قائلا بأن انتهاك السلطة للقانون يؤدي إلى انتهاك مقابل من جهة المواطنين.

ثقافة (الصميل)

يظهر من خلال اختطاف السائح السويسري وزوجته الشهر المنصرم والسائحين النمساويين في الأسابيع الماضية بأن الأهداف من وراء الخطف لم تكن مادية بقدر ما كانت وسيلة للضغط على السلطات الأمنية للإفراج عن معتقلين، لكنها وبالرغم من ذلك لن تخلو من صفقة مالية مقابل تحرير السياح.

الخاطفون يعرفون مدى حساسية السلطة من خطف الأجانب والموقف الحرج الذي ستواجهه أمام الرأي العام الدولي ولذلك يلجأون إليه لأن السلطة ستأتيهم راغمة لتلبية مطالبهم سواء كانت مادية أو غيرها كالإفراج عن معتقليهم كما حدث هذه المرة.

لجوء الفرد في القبيلة لمثل هذه التصرفات يعزوه الصحفي الخدري إلى قناعة الفرد بأن مخالفة النظام أفضل الطرق لاختصار المسافة في الوصول إلى حقوقه أو دفع الظلم عنه، مشيرا إلى اعتقاد شائع بين الناس مفاده أن من يلتزم بالقانون في المطالبة بحقوقه سيظل أشهراً وسنوات دون بلوغها، متهما السلطة بأنها هي من أوصل المواطن إلى مثل هذه القناعة بتقصيرها وإهمالها، ومؤكدا بأن هذا الاعتقاد صحيح في كثير من الأحيان.

من جهته يتفق الشيخ أحمد صالح المنيعي (قبيلة بدبدة بمحافظة مأرب) مع من سبقوه في تسبُب السلطة باستمرار ظاهرة الخطف قائلا إن عدم تجاوب السلطة مع المواطنين من أصحاب المطالب والقضايا الخاصة والمرتبط حلها بالحكومة يؤدي إلى ممارسات لا مسؤولة من المواطنين. ويضيف المنيعي: "نحن نرفض رفضاً قاطعاً اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب لكننا نحمل الحكومة كل المسؤولية عما يجري من قضايا اختطاف لأنها لا تتجاوب مع أصحاب القضايا إلا بعد إجبارها بخطف السياح".

وقال المنيعي إن سرعة تجاوب الحكومة مع أي خاطف دفع ببعض المواطنين لأن يفكروا بالخطف حتى يحصلوا على مصالح من الحكومة، مؤكدا أن سرعة التجاوب مع مطالب المواطنين واحتياجاتهم وعدم إهمال قضاياهم، يعد من أنجع الحلول لاستئصال ظاهرة الخطف.

الشريان الذي يمد الظاهرة بالبقاء

ومع أملنا الكبير في أن تكون اليمن وطناً بلا خطف تظل بعض الموروثات الإجتماعية والثقافية الخاطئة التي يغذيها الجهل والأمية وفشل التعليم، إضافة إلى الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي، وغياب دولة النظام والقانون والمؤسسات، وإدارة البلاد بسياسة الفوضى والنهب وعدم استشعار المسؤولية، وعدم السعي الجاد من السلطة إلى «مدننة» المجتمع الريفي وتطويره ، و قلة وندرة المشاريع الخدمية، وشعور الريفيين بالتهميش والإقصاء.. كل هذه العوامل مجتمعة تشكل أبرز مصادر تغذية ظاهرة الخطف والشريان الذي سيمدها بالبقاء.

وختامه طُرفة

يتداول الناس طرفة مفادها أن سائحاً أجنبياً جرى اختطافه من بعض القبائل، وفي مكان احتجازه بالغ الخاطفون في إكرامه والاهتمام به.. يقال -والعهدة على الراوي- أن السائح حين تم تحريره عاد مرة أخرى إلى الخاطفين يريد البقاء معهم ولو مخطوفاً، لما لقيه من كرم واهتمام ورعاية...

المداد
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص. ب: (١٢٠٧٠)

رئيس الهيئة العامة للبيئة:

ميزانية الهيئة محدودة ولا تفي بالطموحات المستقبلية

بدأت النظرة للبيئة تختلف في اليمن مع تزايد الاهتمام بقضاياها. إذْ يرى عدد من المهتمين والمتخصصين بأن الوضع البيئي مازال مزرياً وبحاجة إلى جدية أكبر. يبدو رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة محمود شديوة في هذا الحديث راضياً إلى حد ما عمَّا تحقق حتى الآن، معلقاً آمالاً كبيرة على المستقبل.

■ لقاء: بشرى العنسي

■ اقيمت مؤخراً ورشتان لمناقشة مشروع قانون حماية البيئة فما الذي دعى إلى تحديث القانون؟

– تم تحديثه لسببين: أولاً من ناحية الجانب المؤسسي حيث مضى على القانون النافذ عشر سنوات حدث خلالها عدد من المستجدات منها إنشاء وزارة السياحة والبيئة بدلاً من مجلس حماية البيئة، ثم إنشاء وزارة المياه والبيئة وانشاء الهيئة واللائحة التنظيمية لها، وفتح فروع في المحافظات وهي سبعة فروع حتى الآن.

أما من حيث الجانب التشريعي فقد دخلت اليمن في عدد من الاتفاقيات الدولية والتي صدقت من قبل مجلس الوزراء وكلها تمت بعد القانون النافذ فاشترط مجلس النواب إدراجها ضمن القانون ومنها موضوع السلامة الإحيائية، كما قمنا بعمل تقييم للقانون النافذ رقم ٢٦ لعام ١٩٩٥ ووجدنا ضعفاً في عملية التنفيذ بسبب انعدام صفة الضبط القضائي للخبراء البيئيين وكذلك عدم وجود آلية لتنفيذ القانون، بالإضافة لوجود نقص في بعض المواضيع التي تم إدراجها في مشروع القانون الجديد منها الكوارث البيئية، وأظن أن فترة عشر سنوات كانت كبيرة وكافية بالنسبة للقانون النافذ.

■ طالبتم في توصياتكم خلال الورشة أن يتم منح الخبراء البيئيين صفة الضبط القضائي وباعتماد آلية لتنفيذ قانون حماية البيئة فهل تتوقع الموافقة على هذه المطالب؟

– سيتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء في أقرب وقت بعد أن تم استقبال كل الملاحظات والتعديلات المقدمة من المختصين وإذا تمت الموافقة على مشروع التعديل بالتالي ستتم الموافقة على مطالبنا. كما أن مجلس الوزراء سيرفع المشروع إلى كافة الوزارات للإطلاع عليه ووضع التعديلات ونأمل أن يخرج بالصورة المرجوة.

■ ما تقييمك لتقرير الوضع البيئي لعام ٢٠٠٥؟

– قدمت عدداً من الملاحظات بشأن مسودة التقرير والذي تم إعداده لتقييم الوضع البيئي لمدة خمس سنوات منذ ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٥م، وسيتم الأخذ بالملاحظات وسيخرج التقرير بصورته النهائية بداية العام.

■ قلت خمس سنوات لكن المعلومات والأرقام الواردة في مسودة التقرير قديمة جداً؟

– مشكلة المعلومات وصعوبة الحصول عليها من مصادرها كبيرة وغالباً ما تكون هذه المعلومات تقديرية ولكن في الفترة الأخيرة لدينا تعاون مع مختلف الجهات ونأمل أن تتوافر المعلومات بشكل أفضل في المراحل القادمة.

■ ما مدى تعاون لجنة المياه والبيئة في المجلس معكم؟

– العلاقة بيننا طيبة وهناك تفهم للقضايا البيئية والدعم البيئي. لديهم اهتمام بكافة القضايا ومتابعتها أولاً بأول.

■ هل يوجد تواصل بينكم وبين الجمعيات البيئية غير الحكومية؟

– وصلت الجمعيات البيئية (٤٠) جمعية حتى الآن، دورنا في الهيئة يقتصر على الجانب الفني أما الجانب التشريعي فهو مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لكن التعاون بيننا وبين هذه الجمعيات ممتاز وقد تم الإتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تنظيم الجانب التمويلي لتلك الجمعيات، وحالياً يوجد برنامج مشترك، الهيئة عضو فيه وهو برنامج المنح الصغيرة يقدم بشكل تنافسي، البرنامج دشن وسيفتح باب التنافس للجمعيات لتقديم مشاريع بيئية ذات فائدة في مكافحة الفقر وفي التنمية المستدامة وخاصة في مناطق المحميات الطبيعية وسيتم تقييمها من قبل الهيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

● شديوة

■ إعتماد آلية مالية لتنفيذ القانون سيحل عدداً من القضايا البيئية

■ الميزانية المقررة للهيئة لا تتعدى رواتب الموظفين، فهل يعني ذلك اعتمادكم كلياً على المساعدات الخارجية؟

– لدينا ميزانية معتمدة لكنها مازالت محدودة ولاتفي بالطموحات والبرامج المستقبلية التي تخطط لها الهيئة وقد قدمنا ميزانية لا بأس بها في الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦–٢٠١٠م تقدر بـ(١٨) مليار ريال، عند الرفع بالخطة فيما يتعلق بالجانب البيئي، وهو مبلغ طموح. كما أنه إذا تم اعتماد آلية مالية ضمن تعديل قانون حماية البيئة سواء كان صندوق أو تحت أي مسمى آخر فإنه سيعمل على حل عدد من القضايا البيئية.

■ لكن الاستراتيجية المعدة من قبل وحدة المرأة والبيئة في الهيئة مجمدة حتى الآن لعدم تخصيص ميزانية لها!

– الاستراتيجية بحاجة إلى مراجعة وتعديل وليس السبب في توقفها عدم تخصيص ميزانية لها. سيتم التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة لمراجعتها قبل إخراجها.

■ هل ترى بأن التوعية في المجال البيئي مرضية حالياً؟

– في الفترة الأخيرة تنامى الوعي البيئي بشكل لا بأس به وهناك عدد من الصحف خصصت صفحات، سواء اسبوعية أو شهرية للبيئة بالإضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

■ هل لديكم خطة مستقبلية في هذا الجانب؟

– هناك استراتيجية التوعية والإعلام البيئي وقد تمت مناقشتها واستيعاب الملاحظات حولها وسيتم العمل بها من ٢٠٠٦م.

■ ما رأيكم بفكرة أن تصبح للبيئة وزارة مستقلة؟

– هذا سؤال حساس ولا استطيع الاجابة عنه.

■ تعددت الاتفاقيات الدولية البيئية التي وقعت عليها اليمن واصبحت طرفاً فيها، هل تعتقد أن لها فائدة بالنسبة لنا؟

– توجد جوانب تنفيذية وحماية لهذه الاتفاقيات وخاصة في حماية الدول النامية من المشاكل البيئية وهي عديدة. وقد قمنا بتنفيذ عدد من الانشطة والبرامج وهي تسير وفقاً لتلك الاتفاقيات والخطط بما يتفق ومصلحة بلادنا.

■ ماهي نشاطات وخطط الهيئة القادمة؟

– لدينا خطة كاملة لعام ٢٠٠٦م، منها إعلان عدد من المحميات البرية والساحلية، البدء بتنفيذ استراتيجية متوسطة وطويلة المدى لإحلال الوقود النظيف واستراتيجية التوعية والإعلام البيئي واستراتيجية المرأة والبيئة، عمل نظام لتسجيل وحصر المواد الكيماوية في كافة القطاعات وتحديد كيفية إدارتها، المساعدة في تقييم الأثر البيئي والتخلص الآمن من المخلفات الخطرة.

اما بالنسبة للمخلفات السائلة فسنقوم بتنفيذ توصيات دراسة التقييم البيئي لمحطات المعالجة في: حجة، عمران، يريم، إب، وعدن.

خطوة أولى للحد من المخاطر البيئية

تماشياً مع التوجهات العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة والحد من المخاطر البيئية والكوارث، من خلال وضع الاتفاقيات والبروتوكولات التي اشترك فيها عدد كبير من دول العالم، وباعتبار اليمن واحدة من هذه الدول التي تعاني من المخاطر البيئية المختلفة، فقد وقعت على معظم تلك الاتفاقيات وأصبحت طرفاً فيها كالإتفاقية الدولية للتغيرات المناخية، الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي وبروتوكول قرطاجنة، بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، اتفاقية فينا لحماية الأوزون، اتفاقية بازل لمراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، فضلاً عن بروتوكول التعويضات الخاصة باتفاقية بازل، الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، الاتفاقية الدولية للحفاظ على الأنواع المهددة بالإنقراض، اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، اتفاقية رامسار للأراضي الوطنية، اتفاقية الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (cms)، اتفاقية روتردام وبروتوكول كيوتو بشأن ارتفاع درجة حرارة الأرض.

اليمن صادقت على بعض هذه الاتفاقيات بينما ما زالت موقعة فقط على البعض الآخر، وحالياً هناك ثلاث اتفاقيات معروضة على مجلس النواب للموافقة عليها بعد أن تمت الموافقة الأولية من قبل مجلس الوزراء، وهي اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات القطرية (cms)، بالإضافة لاتفاقية بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

وتعتبر الأخيرة مهمة جداً بالنسبة لليمن ليس لأنها دولة مصدرة أو منتجة للنفايات الخطرة، بل لكونها من الدول النامية التي يتم فيها التخلص من هذه النفايات التي تنتجها الدول الصناعية والدول الغنية.

وبحسب ما جاء في رد منسق بروتوكول بازل المهندس علي الذبحاني على استفسارات وملاحظات لجنة المياه والبيئة في مجلس النواب حول البروتوكول، فقد بدأت المفاوضات الخاصة بالبروتوكول في ١٩٩٣م استجابة لشواغل البلدان النامية تجاه عدم توافر الأموال والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع الإغراق غير القانوني أو الإنسكابات العرضية، وتم اعتماد بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود أثناء الاجتماع الخامس لأطراف اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩م.

يحدد البروتوكول الجهة التي تقع عليها المسؤولية المالية في حالة وقوع حادث وتشمل الدراسة كل مرحلة من مراحل النقل عبر الحدود ابتداءً من النقطة التي يتم فيها تحميل النفايات على و سائط النقل بغرض تصديرها والمرور بنقاط العبور الدولية والاستيراد حتى التخلص منها نهائيا.

كما يتمثل الهدف الرئيسي للبروتوكول في و ضع اطار شامل يحدد المسؤولية والتعويض الكافي والفوري عن أي اضرار تنشأ عن نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود، بما في ذلك الحوادث التي تقع من جراء الاتجار غير المشروع في تلك النفايات.

وبناء على المادة العاشرة في البروتوكول الخاص بالتنفيذ فإنه يتعين على الأطراف المتعاقدة اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية والادارية اللازمة لتنفيذ البروتوكول، بما في ذلك أي حدود للمسؤولية يتم وضعها على أساس الجنسية أو الموطن أو الإقامة.

وعن استفسار لجنة المياه والبيئة عن وجود نفايات خطرة في بلادنا وكيفية التعامل معها، جاء الرد بوجود هذه النفايات في بلادنا وضرورة التعامل معها من خلال منع استيراد أي نفايات خطرة وأن يتم السماح بعملية التصدير وفق النموذج المعد من اتفاقية بازل. وأوضحت الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة، بحسب المهندس علي الذبحاني، تصنيف انواع النفايات والكميات التي تنتج من كل نوع من أنواع النفايات. وطالب منسق البروتوكول، في ختام مذكرة الرد على الاستفسارات، بتنفيذ انشطة وبرامج الاستراتيجية من خلال توفير الدعم للمرحلة الأولى من انشطة وبرامج الاستراتيجية لأن عدم توفير ميزانية المرحلة الأولى يعد عائقاً لتنفيذ المراحل الثلاث الباقية على مدار عشر سنوات.

أنشطة

■ بدأت اليوم –الأربعاء– في عدن الورشة التعريفية باتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) واتفاقية الأنواع المهاجرة (cms) والتي تستمر يومين، تقدم خلالها بعض أوراق العمل التي تهدف إلى التعريف بالاتفاقيتين وواجبات وإلتزامات الدول المنظمة لهما. وسيتم استعراض أوراق عمل أخرى تتناول الجوانب العلمية المختصة بالأراضي الرطبة في الجمهورية اليمنية والأنواع المهاجرة.

يشارك في الورشة عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة أهمها: أعضاء لجنة البيئة في المجلس، منظمات المجتمع المدني من اتحادات ساحلية واعضاء السلطات المحلية في المناطق الساحلية.

الجدير بالذكر أن الاتفاقيتين معروضتان حالياً على مجلس النواب للموافقة عليهما بعد أن تمت الموافقة الأولية من قبل مجلس الوزراء العام ٢٠٠١م.

■ احتفلت الجمعية اليمنية لحماية البيئة، الأسبوع الماضي، بإطفاء الشمعة الأولى لتأسيسها بحضور علي العنسي عضو لجنة البيئة في المجلس وعبده مهدي العدلة الرئيس الفخري للجمعية وعدد من أعضاء الجمعية ومهتمين في المجال البيئي.

يذكر ان الجمعية قامت خلال السنة الماضية بعدد من النشاطات البيئية منها تنفيذ حملة توعية في أمانة العاصمة بمناسبة يوم البيئة العالمي، وعقد لقاء موسع مع طلبة كلية التربية لمناقشة أهم المشكلات البيئية بالإضافة إلى المشاركة في فعاليات البيئة التي تنفذها الهيئات والجهات ذات العلاقة.

صادق العصيمي –رئيس الجمعية– قال لـ"النداء" بأن الجمعية أعدت أنشطتها للستة أشهر القادمة أهمها توعية الفئات المحيطة بمقر الجمعية (اصحاب المحلات، الاشخاص، المرأة)، وتشكيل أندية أنصار البيئة في المدارس المحيطة بالمقر بالإضافة إلى اصدار صحيفة «الوعي البيئي» في بداية ٢٠٠٦م.

لماذا حماية البيئة؟

صادق العصيمي*

لماذا حماية البيئة؟ أو بمعنى آخر لماذا يجب أن نحمي البيئة؟ سؤال دائماً ما أستحضره عندما يقام أي نشاط أو فعالية أو عمل في مجال حماية البيئة وأتساءل: لماذا يحضرني هذا السؤال في هذه اللحظات بالذات؟ لماذا هذه الفعالية أو ذاك النشاط أو ذلك العمل أو تلك الآلة الصديقة للبيئة التي حلت محل سلفها إلا أنها سببت ضرراً بالبيئة؟ لا أكذب نفسي أن عملي في مجال حماية البيئة يستهويني ويأخذ جل وقتي ولذلك تولدت لدي قناعة للاجابة على السؤال آنف الذكر، فنحن يجب أن نحمي البيئة لأن ذلك أولاً، امر سماوي من لا يقوم به يخالف أوامر الخالق جل وعلا، وذلك ما جاء في آيات قرآنية وأكدت عليه أحاديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم. وثانياً هو واجب وطني ومسؤولية وطنية حث عليها الدستور وألزمت به القوانين البيئية النافذة.

ثم إنه عمل أخلاقي وسلوك وفعل حضاري وهذه القناعات لابد أن تتجسد في كل من يعمل في مجال حماية البيئة سواء كوظيفة يعمل فيها أو يتطوع من أجل حماية البيئة، إذ أن الدور الحقيقي لهؤلاء جميعاً يتجلى في اعمالهم وإنجازاتهم وحتى سلوكياتهم.

وأرى أنه لا يمكن لأي عمل بيئي أن يحقق نجاحاً مالم تتجسد القناعات السابقة لدى القائمين بهذا العمل ولا أبالغ بأن جل اعمالنا في جوانب حماية البيئة هي نشاط توعوي والتي ستضمن تغيير السلوكيات إلى الاتجاه الصديق للبيئة، فأغلب فئات المجتمع لم تنجح معها التشريعات ولم توقف أفعالهم القوانين والقوة، بل حتى لم تصل قناعات تطبيق التشريعات أو القوانين لدى المتنفذين أنفسهم، ولا غرابة في ذلك، ولا يجب أن تعلو رؤوسنا علامات الاستفهام والتعجب عندما ترى تجاوزات للقوانين في مجال حماية البيئة (مكونات البيئة) فالمتنفذون هم في أمس الحاجة إلى توافر القناعات التي توجب تنفيذ القانون. فهم أول من ينبغي أن يدرك لماذا يجب تنفيذ هذا القانون أو ذاك التشريع ولن أذهب بعيداً وسوف أركز حديثي حول مشكلة غياب الاجراءات والقوانين والعقوبات التي شرعت في هذا الجانب، هل تقول بأنه نقص مفهوم المشرع، أما انه تهاون من قبل المنفذين أم تحد من قبل المخالفين.

إن الحقيقة ألتي يجب أن نعرفها لدى هذه الفئات هي إغفال الوعي والابتعاد عن مخاطبتها في ضل مجتمع لا يزال يحارب الأمية.

أنا لم اخرج عن موضوع سؤالي الأول: لماذا نحمي البيئة؟

وحماية مكون المياه ضمن مكونات البيئة قضية مصيرية ليس في مجتمعنا بل حتى في المجتمعات التي لا تشكل المياه أحد همومها البيئية فكيف بالحال في بلادنا؟

إن مسألة حماية المياه بما يعني اتخاذ اجراءات وتدابير للحد من استنزاف المياه وحسن استغلالها وادارتها أمر في غاية الأهمية.

والتشريع مكون مهم ايضاً، وتنفيذه أكثر اهمية ولكن ثمة اجراءات وتدابير لا بد أن يكون للتوعية دور هام وبارز فيها ومرحلة تسبق تنفيذ التشريع.

فبالتوعية يعرف سبب وجود هذا التشريع أو ذاك ولايزال للموضوع بقية.

* رئيس الجمعية اليمنية للتوعية وحماية البيئة

البرلمان يصوت

(تتمة الصفحة الأولى)

ملزم بانتخاب هيئة رئاسة جديدة له فور صدور اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية.

وطبقاً للدستور فإن دورة المجلس النيابي تمتد لخمس سنوات. وكان المجلس انتخب هيئة رئاسته الحالية في مايو ٢٠٠٣ بناءً على تفاهمات وتوازنات راسخة مكنت الشيخ عبدالله الأحمر رئيس حزب الاصلاح (أقلية) من الاستمرار في الرئاسة لدورة ثالثة على التوالي.

وعلمت "النداء" أن اثنين من هيئة رئاسة المجلس هما: عبدالوهاب محمود وجعفر باصالح، صوتا لصالح اللائحة، في حين اعترض عليها يحيى الراعي نائب الرئيس.

وتوقعت مصادر برلمانية أن يتم توظيف التعديل الخاص بمدة هيئة الرئاسة في معركة الانتخابات الرئاسية، خصوصاً اشتراط تأييد الشيخ الأحمر، وبالتالي حزب الاصلاح، للرئيس علي عبدالله صالح، مقابل ضمان استمرار الشيخ في رئاسة المجلس.

الصحفيون يرفضون

(تتمة الصفحة الأولى)

ومن جهة أخرى، انتخب صحفيوا مؤسسة الثورة، الأحد الماضي، لجنة نقابية برئاسة خالد الهروجي، وعضوية كل من: محمد القراري، محمد شبيطة، معين النجري ومحمد الظاهري.

وفي سياق آخر، رفع أكثر من (٣٠٠) صحفي رسالة إلى مجلس نقابة الصحفيين اعلنوا فيها تضامنهم مع زميلهم حافظ البكاري، أمين عام النقابة، رافضين الاستقالة، التي تقدم بها إلى المجلس وطالبوا في رسالتهم المجلس رفض الاستقالة، ودعوته إلى ممارسة مهامة كأمين عام.

عينة من واقع التعليم في وصاب العالي.. كوتشينة مذكرات

■ فاروق عماد الدين

بالتاكيد، مدير التربية بمديرية وصاب العالي ومدير عام المديرية كانا في كامل قوامهما واهليتهما عندما رفعا مذكرة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣م إلى محافظ ذمار ومدير مكتب التربية، اقترحت إبعاد ثلاثة مدراء مدارس، شكتهم المنطقة وثبتت عليهم مخالفات لا تقتصر على ابتزاز الطلاب وتسريب الغش دون علم رئيس المركز الامتحاني، وضلوعهم في مشاكل.

وكان مدير التربية بالمديرية اقترح (نفسه) إبعاد الثلاثة المدراء عن المركز الامتحاني اثناء سريان الامتحانات العامة بالمديرية.

في ٢٠٠٥/٧/٢م وبحسب المذكرة المرفوعة، تم اجتماع اللجنة الفرعية بالمحافظة برئاسة مدير مكتب التربية بذمار، وأفضى الاجتماع إلى مذكرة مضادة رقم (٣٤٥) إلى كل من مدير مديرية وصاب ومدير ترتيبتها، مُقرَّةً: اقصاء مدراء المدارس المحددة اسماؤهم، أولا. وثانياً: " موافاتنا بترشيح البديل خلال مدة اقصاها يومان من تاريخه". المذكرة اللاحقة كأن لم تكن رغم مذكرة مدير المديرية التي رفعها قبل اجتماع اللجنة الفرعية بيومين، موضحاً فيها (٦) مخالفات واضحة حمل مسؤوليتها مدير تربية وصاب حسب اشارة الفقرة قبل الأخيرة : " العمل في ادارة التربية بالمديرية يسير إلى الاسوأ. والعشوائية واللامبالاة في عمل إدارة التربية ومختصيها هي السائدة". واختتم العميد عبده القاسمي مذكرته بما يشبه تبرئة ذمة : " اللهم اني بلّغت..".

بلاغ العميد والمذكرات، نفخ في رماد، لم يغير من المدراء سوى واحد طبعاً. بعد تكريمه من قبل مدير التربية بالمديرية واستلام المدير الجديد مهامه بالقوة. كما لم ترفع الأسماء البديلة المطلوبة للجنة الفرعية بالمحافظة.

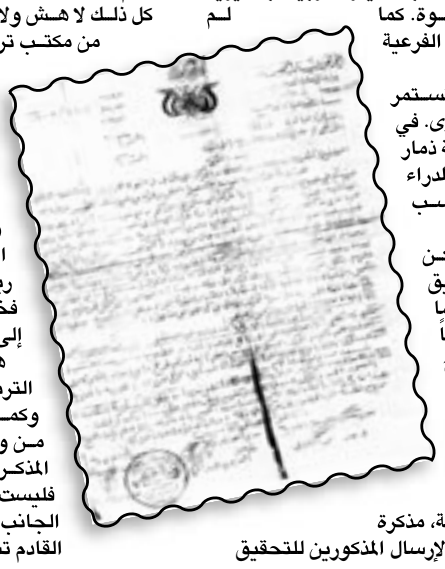

يظل الحال على ما هو عليه وتستمر حرب المذكرات دونما نتيجة أو جدوى. في ٢٠٠٥/٧/٢٤م مذكرة من مدير تربية ذمار الاستاذ عبدالكريم صبري، لإحالة المدراء المذكورين للشؤون القانونية، حسب الشكوى المقدمة من الأهالي.

وزير التربية والتعليم لم يكن بمعزل، فقد بعث توجيها بالتحقيق في مخالفات المذكورين والرفع بما تم اتخاذه في ٢٠٠٥/٧/١١م، معقباً في مذكرة اضافية تحمل تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢م بسرعة ترشيح البدلاء، نهايتها : " صورة مع التحية للاخ وزير التربية والتعليم، محافظ المحافظة.. مدير عام الشؤون القانونية بالوزارة..".

بنفس عدد الصور مع التحية، مذكرة ٢٠٠٥/٧/٢٨م من مكتب تربية ذمار لإرسال المذكورين للتحقيق ثم أوامر قضت بتوقيف رواتب المخالفين، صدرت بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣م.

كل ذلك لا هش ولا نش. ولم تكن آخر المذكرات، تلك الصادرة من مكتب تربية ذمار إلى رئيس النيابة بالمحافظة، التي رافقتها مذكرة إحالة إلى نيابة وصاب حيث مات لديها الموضوع سريريا حتى تاريخه.

هناك مخالفات بالجملة تتم على ما يروم الفساد في مديرية واسعة، تتوزع على اربع دوائر انتخابية وسكانها ربع مليون ويزيدون. احد مدراء مدارسها النائية، استقطع قبل اشهر ما يصل إلى ٧ آلاف ريال من راتب كل معلم من معلمي مدرسته، فخسروا فوقها غرامات التشاكي والوصول إلى مكتب التربية، الذي اكتفى بالصمت.

هناك خلل في التراتبية الادارية لوزارة التربية تسلب المسؤول الأعلى أبسط صلاحياته. وكما يبدو للعيان هناك اكثر من وزير واكثر من وزارة تربية وتعليم للمنطقة الواحدة. أما المذكرات بما فيها من صرامة رفيعة المستوى فليست إلا حبراً على ورق يمكن الاستفادة منها في الجانب التذكاري كموروث اداري قد يجد فيه الجيل القادم تسلية ما.

امتحانات نصف العام

في إب.. اخراج الطلاب لاستقبال نائب الرئيس وفي الأمانة.. المقرر لم يكتمل

■ "النداء" - إب- ابراهيم البعداني:
■ امانة العاصمة - سعادة علاية:

حرمت السلطات المحلية بمحافظة إب، مئات الطلاب من امتحانات نصف العام حينما قسرتهم على الخروج، الأحد الماضي، لاستقبال نائب رئيس الجمهورية، وحضور المخيم الطبي العربي الثالث لمقاومة الكوارث.

اصطف الطلاب في شوارع المحافظة لاستقبال النائب لساعات طويلة تحت حرارة الشمس، إلا أنه لم يحضر، وتم نقل الطلاب إلى الميدان لحضور فعاليات المخيم الطبي، بعد أن وجد المسؤولون المكان خالياً من المواطنين.

وقالت مصادر محلية لـ"النداء" إن مثل هذه الظاهرة تتكرر كثيراً في المحافظة، عندما تقيم السلطات المحلية فعاليات لا يستجيب لها العامة، فتضطر لتغطيتها بطلاب المدارس تفادياً للاحراجات التي تقع فيها.

وكانت امتحانات نصف العام الدراسي بدأت السبت الماضي في عموم محافظات الجمهورية، وسط جاهزية ضعيفة من قبل المدارس والطلاب والمدرسين انفسهم.

وفي أمانة العاصمة، شكت دلال احمد -مديرة مدرسة علي عبدالمغني، من تأخر المدرسين في أول أيام الامتحانات عن الحضور المبكر قبل الامتحان، وبالنسبة لتمديد الموعة وإعلام الطلاب، قالت إنهم قاموا بإعلام الطلاب بموعد الامتحانات في طابور الصباح، وتأكيد ذلك في فصولهم.

إلا أن محمد، وهو طالب يدرس في مدرسة ابن ماجد، اعترض على الموعد الذي قال إنه لم يعلم به إلا في وقت قريب، وأوضح لـ"النداء" أن ضغطاً كبيراً وقع عليهم لإكمال المنهج، ولم تترك لهم فرصة لمراجعته في الاسبوع الأخير (أي عمل اجازة)مشيراً إلى أن ضيق الوقت وكثافة المنهج، اعجز بعض المعلمين عن السير على الخطة المرسومة للمنهج ولم تكمل مدرستا العلوم والاسلامية، المقرر المطلوب.

إلا أن مدرس الرياضيات، يحيى الكبسي، اعتبر الفترة كافية وقال إنه أكمل المقرر في وقته المحدد.

زيد الشاطبي، مدير منطقة الوحدة التعليمية، اكد لـ"النداء" أن الامتحانات تسير في جميع مدارس المديرية بشكل سليم وجيد. من جهته قال قائد جسار، رئيس قسم الاختبارات في المنطقة، إنهم وزعوا ملزمة متكاملة بمواعيد الامتحانات. على المدارس، بتعميم من الوزارة، وان على المدرسة القيام بتهيئة الطلاب واعلامهم بتلك المواعيد، كما أنه يتوجب على المدرسين الالتزام بالخطة الدراسية للمنهج، وإكماله في وقته المحدد. واعتبر الشاطبي أن منح إجازة مراجعة واستعداد للامتحانات، غير مجدية، مفضلاً الدوام المدرسي والمراجعة في المدرسة؛ وان سبب ذلك يرجع إلى أن الطلاب يقضون معظم الاجازة في الشارع. إلا أن موجهة العلوم هناك اعتبرت ان الاجازة ضرورية للطالب للتهيئة النفسية والذهنية للامتحانات، وقالت إن الامتحانات تسير بشكل جيد في المرحلة الأولية.

لم أبكِك.. ولن!

د. محمد عبدالملك المتوكل

لــم أبكك يابن عمر ولن أبكيــك!! والناس لا تبكي الا ميتا غاب عن الناظر والخاطر. اما أنت فإنك لم تمت ولن تموت؛ فأنت شــهيد، والشهداء أحياء عند ربهم يرزقون. وأنت عظيــم، والعظمــاء يظلون ملء الســمع والخاطر وحبات القلوب. بعطائهم الفذ يعيشون في دروب الحياة وفي ذاكرة الشــعوب. ويظل كل شيء جميل ورائع يذكر الآخرين بهم.

أنت أيهــا الحبيب، جار الله عمــرا! تعيش في قلوبنا وتســير في دروب حياتنا. نراك عند الحزن، عند الفرح نراك، وكما كنت في السراء وفي الضراء.

كل نضال ضد الظلم والاســتبداد وانتهاك الحقوق، وكل انتصار للحرية والعدل والمساواة والتسامح، يسير في مســراك وكأنك حادي الركب. وصاياك الســبع في اليــوم الحزين هي دليل الجيل.. ودورك في اقامة توازن سياســي ومعارضة جادة، ومشــترك فعــال، لم يذهب ســدى.. هاهي ثماره تتجلى في عمل مشــترك ومبادرة شــجاعة حملت حلمك وحلــم كل الأحرار الذين ضاقوا بالاســتبداد بالأمــر، والفردية في القــرار، والاحتكار للســلطة والثــروة، وتطلعوا منذ بداية القرن العشــرين وحتى مســتهل الألفية الثالثة، إلــى إقامة مجتمع العدل والمساواة والحرية وســيادة القانون ودولة المؤسسات. كل كلمة في مبادرة المشــترك تذكرنا بك، وكل فكرة نيرة تنتمي إليك، وكل جهد جاد وشريف وشجاع ومتواضع يرى فيك القدوة والنموذج.

لقد ادرك الذين قتلوك انهم لم يقتلوا ســوى الجســد الذي كان ســيموت يوماً ما ولكن بضجيج أقل ومردود أصغر، وأنهم بالرصاصات الجبانة قد أعلنوا حياة جار الله، الرمز، الفكر، الانســان، القدوة، المناضل الصلب، رجل الحوار والتسامح.

رصاصاتكــم يا أعداء الحياة، ويا رموز التخلف، ويا طغاة العصر، ويا مجرمي الحروب، ويا مصاصي الدماء ويا أعداء الانســانية، لم تقتل سواكم! وكم هي المسافة بين تلك الرصاصاتٍ التي قتلت اداة من ادوات الشــر، وتلك التي قتلت رمزاً من رموز الخير! فرق شاســع بين دماء تنبت الشــوك والحنظل،ودماء زكية تروي شــجرة الحرية والمحبة والتسامح والفخار.

نعترف أنَّــا فقدنا حديثك العــذب، ورفقتك الرائعة.. اما جار الله الانســان والفكر والنموذج فنحن نعيش به ومعه.

رحمك الله وجــزاك عن أمتك خير الجزاء، وجعل في أولادك ومريديــك خير خلف لخير ســلف، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

عن قانون الصحافة.. ماهو المطلوب أولا؟

نبيــل الصوفــي
nbil21972@hotmail.com

قبــل أن يصبــح أمينــا عامــا للمؤتمر الشــعبي، وقبل المؤتمر العام الســابع، سألت رئيس الحكومة عبدالقــادر باجمال عــن تصور الحكومــة للأهداف المرجــو تحقيقها في أي قانــون للصحافة والإعلام في بلادنا.

وللأمانــة فقد قــال لي بوضــوح: "تصيــغ نقابة الصحفيــين القانــون الــذي يحقــق طموحــات الصحفيين والحكومة ستتبناه".

والحديث نفســه كنا سمعناه غير مرة من رئيس الكتلــة البرلمانيــة للمؤتمــر الشــعبي الأمــين العام المســاعد الحالــي للحزب لشــؤون الإعلام، ســلطان البركاني.

وهــم يقولــون إن هــذه هــي توجيهــات القيــادة السياسية، وليس لمجرد مطالب وتصورات الشركاء في التنمية، دولا ومؤسسات.

غيــر أن لدينا مســالتين جوهريتين، كانت وزيرة حقوق الإنسان أمة العليم السوسوة الوحيدة التي تحدثــت عنهمــا، ســواء للــرأي العــام، أو للجهات الحكومية:

الأولــى تتمثل في أن الأهم من الاندفاع في لجان الصياغــة -رغــم أهميــة الأخيــرة- تحديــد الهدف المراد تحقيقه بوضوح.

أمــا الثانيــة، فهي تغييــر الآليــات التقليدية في صياغة القانون.

وأضيف ما يلي شرحا من عندي لما أعجبني من خطــاب الوزيــرة، الإعلامية من جهــة، والمعنية من جهة ثانية بالحقوق والحريات.

تجاه القضية الأولى، فإن ثمة إرباكات لم تستطع السلطة حسمها حتى أمام نفسها.

لقــد قــادت الصحافة جبهــة المعارضــة وبنجاح كبيــر -مــن وجهــة نظري- ولا شــك أن ثمــة ماكان شططا أو خطأ.

لكــن ربما أنه أقل بكثير مما تصدت له الصحافة من شطط أنتجه الترهل السياسي الذي كاد يصيب الســلطة ببــرودة الأطــراف، إذ أنــه مقابــل تتالــي الكــوارث أو مقدماتهــا، وبســبب عجــز الأحــزاب بــل وحتــى المكونــات التقليديــة التي ظلــت ترعى المعارضــة للســلطة، فإن الســلطة كانت تســترخي يوما عن يوم، بل وتطالب بمزيد من الحمد والثناء لأصحــاب الجلالة، في بــلاد قامــت ثورتها ضد أن تكون هذه الصفة لحكامها.

نعــود للصحافــة والإعــلام، فنقــول إنــه ولتلــك العوامــل فقــد كانــت الصحافــة مــن جهــة تــؤدي دورهــا الطبيعــي، ومــن جهــة أخــرى تبــدو أكثــر حدة ممايــنبغي بســبب انكشــاف ظهرها لعدم قيام المكونات والهيئات الأخرى بأدوارها الطبيعية.

ممــا دفع بالســلطة -والســلطة هنــا كل صاحب قدرة، وليس الســلطة كمنظومة- دفــع بها للتعامل مــع الإعــلام، بــذات الطريقــة؛ القفــز علــى الحدود والحواجز.

وهنا أرجو من الذين يتحدثون عن قانون يحمي الصحفيــين من الممارســات الخاطئــة، الانتباه إلى أن ماعانتــه الصحافــة كان بســبب رعونــة أجهزة وشــخصيات تعاملت بوعيها وبمعادلة القوة التي تملكها، وليس بسبب مساوئ في القانون الحالي.

غير أن هذه الممارسات من السلطة كانت تصطدم بخطــاب، لم يعد بالإمكان التراجــع عنه، عن اليمن باعتبارها بلد يحترم الحريات الصحفية والإعلام.

ولــذا يمكــن ملاحظــة أن الرئيــس علــي عبداللــه صالــح، الذي ما زال مهما وجهنا له من نقد، أفضل الشخصيات تعاطيا مع هذا النقد، ومن يريد إثبات عكــس ذلــك فعليــه أن يوجه ولو جــزءاً مما يوجهه للرئيــس ضــد آخرين يعتقدهم شــركاء في الحديث عن الحريات والقانون.

أقــول إن الرئيــس، مــن جهة وجــه بإلغاء حبس الصحفي، ومن جهة أخرى تولى بنفسه التحريض ضــد الصحافــة والصحفيــين، إن فــي لقاءاتــه بالأحــزاب، أو فــي زيارات_ــه للمعســكرات؛ ولذا فإن من المهم قبل صياغة مشــروع لقانون الصحافة، أن تناقش الســلطة الهدف أمــام بعضها البعض وفي الغرف المغلقة.

بحسب الأستاذ أمة العليم السوسوة فإن التوجه الرســمي للبــلاد "والذي يرعاه الرئيــس صالح، مع مزيد من الحرية والديمقراطية".

وقبــولا بمنطــق الأســتاذة أمــة العليــم، فإنــه يمكــن القــول إن الاعتقاد بأن الحرية ســتكون على حســاب الاســتقرار، أو حتى على حســاب الصورة الإيجابيات التي عاشــتها اليمن خلال عهد صالح، حديث خاطئ، خاصة إذا لم يكن المقصود استخدام هــذه الإيجابيــات لصــرف النظر عن ســلبيات هي أيضا من معالم عهد الرئيس صالح.

يمكــن القبــول بــأن الصحافة في ســياق أدائها، الــذي أيقــظ العمــل الســياســي الــذي كان أربابــه يتلــذذون باســترخائهم، فــي هذا الســياق طاشــت بعــض تصويباتهــا هنــا أو هنــاك، وهــو مــا أثار مخــاوف حقيقــة مــن مراكــز الحكــم فــي اليمن من اســتخدام حرية الصحافــة، كمــا الديمقراطية، في إطــار صراع الثارات الذي ظلت اليمن مأســورة له، مرة باسم الحق الإلهي، وأخرى تحت قواعد توازن مراكــز القــوى خــارج المؤسســات الشــرعية، ومرة أخــرى باســم صراعــات الأيدلوجيــات، وهو عكس الهدف الذي نرفعه في معارضاتنا لبعض تصرفات السلطة وأجهزتها.

غيــر أن هــذا "الطشــاش"، ليــس هــو الأصــل، كمــا أنــه لم يكن هــو الهدف من الحــراك الذي قاده الصحفيون.

كما أن رد فعل الســلطة وأجهزتها في مواجهته، كان من الأســباب الرئيســية لتضاعفه. (وســبق أن قلــت كثيــراً ممــا ســبق -قبل أشــهر- لقيــادة أحد الأجهــزة الأمنية، التي طلبــت أنا زيارتها للتخلص مــن القلــق اليومي الــذي كنا، ومازلنا نحن معشــر الصحفيــين نعيشــه، مــع أننــا نعمــل تحت ســقف القانــون والدســتور، ونقبــل أن نواجــه ونعاقــب، ونلزم بذات النص الدستوري والقانوني).

والأهــم مــن كل ذلــك، أنه لم يعد بمقــدور أحد أن يغلــق نوافــذ التعبير عــن الرأي- لقد ولــى زمن لم يعــرف كل هــذا الاســتثمار للفضــاء، مــن القنوات، إلــى الانترنــت، وحتى رســائل الجوال، وعشــرات الوسائل.

وكل ماســيحققه مــن يريــد ذلك الحصــار هو أن يرهق نفسه، ويرهق معارضيه، ومناصريه معا.

وعلــى ذلــك، وبعــده، فــإن كان الهدف هــو الدفع بالصحافة اليمنية، والإعلام ككل، إلى رحاب أوسع، لتقــود الانتقال إلــى مرحلة جديدة من الاســتقرار، وتفريــغ الشــحنات الســلبية التــي توارثناهــا من صراعــات الماضــي، وحمايــة التنميــة، وخدمــة المواطــن، واحتــرام المعرفــة، وتوظيــف الشــفافية ضــد الأخطاء والســلبيات، والتركيــز على التنمية، والتثقيف، ومحاربة الجهل الذي يطحن هذه البلاد ومواطنيها.

فالأمــر يعني التفكيــر بكيفية تحويل الإعلام إلى شريك، وإخراجه من وضعه الذي يعيشه تحت إدراة كل الأطراف من الأحزاب إلى الوزارات. حينذاك فإن هذه الجهود الجمعية ســتثمر أرضية لهذا التطور حتى بدون قانــون. وحينها يمكن لفت الانتباه إلى أن ثمــة تصــورات كتبها زملاء محترفــون من لندن ونيويــورك، جــاءوا بفضــل التعــاون الوحيد الذي تم بــين الحكومــة ونقابــة الصحفيين، واســتمعوا لنقاشــنا، نحــن اليمنيين، وقدمــوا توصيات بحكم خبرتهم في خدمة مجتمعاتهم التي نتمنى جميعنا أن نشــابهها فــي الأوضــاع، فــي الحــد الكلي على الأقل.

هذا أولا، أما تاليا فإنه إن توصلت الســلطة إلى هــذه النتيجة، فيمكننا الحديث عــن آليات مختلفة عن تكليف وزراء يجتمعون في غرف مغلقة ليقدموا مقترحات لوزير الشــئون القانونية ليكتبوا قانونا لحرية الرأي في اليمن.

مــن حيــث المبدأ فــإن هذا حــق للحكومــة، لكننا نتحــدث عن عمل نموذجــي، يمكن لنا أن نفتخر به، وهــو مايتطلب البدء بنقاشــات حــول هذه الحرية، وهذا الإعلام، وهذه الصحافة، مع أن الخبراء الذين ذكرتهم ســابقا فعلوا ذلك وبجهد، يســتحق كل من ساهم في نجاحه التحية والشكر.

البكاري.. مرة أخرى

بعد تقديمه استقالته التي رفضتها هيئة مجلس نقابــة الصحفيــين، تلقى الأســتاذ والزميــل حافظ البكاري رسالة قررت فصله تعسفيا.

للأســف أن هــذه الرســالة لــم تأت من مؤسســة متخلفــة، ولا مــن دولــة ذات ســمعة ســيئة في هذا المجــال. بل جاءت من عكاظ، وهــي واحدة من أكبر المؤسســات الصحفيــة فــي العالــم العربــي. ومــن الســعودية التي عــرف أنها ذات إدارة تحرص على سمعتها، وتقدر الواجبات عليها.

نعم مرة أخرى، إننا يمنيون -لا ســلطة مسئولة عنــا -لا أخلاقيــا ولا قانونيــا، إذ الشــرط الوحيــد للدفاع فيه عن حق أحدنا هو أن يكون قريبا لواحد من الذين يديرون هذه البلاد.

ولكــن الأســف أن مثل هذا التصــرف من «عكاظ» لــم يقابــل بــأي رد فعل لا مــن النقابة التــي يعتبر البــكاري أمينها العام، حتى لو ضاق بذلك. ولا من زملائه المراســلين، الذيــن غالبهم يعمل بدون عقود لتأكيد أنه يمني ولذا يقبل بمايتيســر له من فرص عمل.

عموما أتمنى أن تعتذر «عكاظ» لنفسها ومهنتها وبلدهــا، أمــا حافظ البكاري فلعلهــا فرصة للتأكيد على مشــقة العمل العام في هذه البلاد. مشقة تبدأ لدينــا نحن الأفــراد -أنــا أو حافظ أو عشــرات من الزملاء- ولاتنتهي بالضغوط التي تعشق مثل هذه التصرفات.

حق الرد

ماهكذا تورد الإبل يا دكتور!

طالعنا الدكتور محمــد عبدالملك المتوكل، الذي نكن له كل احتــرام وتقدير، في العدد الماضي من صحيفة "النداء" بعبارات مســيئة ومهينة لكل منظمات المجتمع المدنــي في اليمن إذ وصفه الدكتــور المتوكل بالمجتمع "الدنيء"! وهي عبارة تتنافى وكل ماعلمناه عن الدكتور المتوكل من كياســة ودبلوماســية وحرص ايضاً على دعم المجتمع المدني الناشــيء فــي اليمن والأخذ بيده إلى الاستمرارية والتطور، مستفيداً من هامش الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمع.

ولا نحســب أيضاً أن هذا الوصف – في اعتقادنا- يثــري النقاش العام فــي المجتمع بقدر ما ينزل به إلى دائرة الإسفاف بشكل لا يمكن لكل مثقف وطني غيور قبوله على الاطلاق.

ومــا غاب عــن الدكتور المتــوكل، ان مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني قد رأت النور في ســبتمبر من عام ٢٠٠٢ باجتماع اربعين جمعية ومؤسســة واتحاد مــن المنظمات غير الحكومية فــي اليمن تمثل مختلف مناطــق الجمهورية وتعمل في شــتى مجالات التنمية، وقد انتخبت الاستاذة رمزية الارياني رئيسة لها.

كمــا لا يخفى على المتابعين – والمتوكل أحدهم- أن منظمــات المجتمــع المدني في اليمن قــد طرحت بقوة وجرأة همومٍ ومشــاكل الشــرائح الاجتماعية الأكثر معاناة وظلماً وفقراً فــي المجتمع اليمني، والتي غابت حتى عن أحزاب المعارضة نفسها التي يبدو أن بعضها قد انصرف عن دوره التنموي الاجتماعي إلى التقوقع داخل "اطار سياســي" فقط محددة خصماً وحيداً قد يكون الســلطة وقد يكون الحزب الحاكم أو غيرها من الاحزاب أو قد يكون كل هؤلاء مجتمعين.

ومــن نافلة القــول أن منظمات المجتمــع المدني في اليمن قد اســتطاعت في فترة وجيزة أن تصبح شريكاً فاعلاً وقوياً للحكومة فــي الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشــاريع التنمية في البلاد على المســتويين المحلي والوطني.

إن منظمات المجتمــع المدني هي ارقى من الانحدار إلى سفاســف الأمور وتصر على النأي بنفســها عن المهاترات وتوجيــه الألفاظ النابية لأي كان، من منطلق ايمانهــا بحاجة الوطن الماســة إلى الســمو بالخطاب العام فيه. وإننا إذ نســتغرب ثانية ونســتنكر ما ورد من وصف لا يليق بمنظمات المجتمع المدني من الدكتور المتوكل فإننا نفهم في الوقت نفســه أن أي عمل ناجح لا يخلو عادة من الحسد.

مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني في اليمن

١ – اتحاد العمال
٢ – الاتحاد التعاوني الزراعي
٣ – الاتحاد التعاوني السمكي
٤ – جمعية رعاية الاسرة اليمنية
٥ – جمعية الاصلاح
٦ – مؤسسة الصالح
٧ – المنظمة الاجتماعية لتنمية الاسرة.
٨ – جمعية الحصن – أبين
٩ – جمعية الزهور الخيرية
١٠ – جمعية السعادة النسوية – حضرموت
١١ – جمعية المرأة الريفية
١٢ – جمعية تنمية المرأة – لحج
١٣ – جمعية صعدة الخيرية النسوية
١٤ – اتحاد نساء اليمن
١٥ – منظمة سول " soul"
١٦ – مؤسسة مدى
١٧ – جمعية رعاية الاسرة اليمنية
١٨ – جمعية أم سلمة الخيرية
١٩ – جمعية هائل سعيد انعم وشركاه الخيرية
٢٠ – جمعية عامر وعقبى الخيرية
٢١ – جمعية المستقبل الخيرية
٢٢ – مجلس التنسيق للجمعيات المناهضة للفقر
٢٣ – الجمعية الخيرية بمنطقة الغرفة
٢٤ – جمعية غليل الصحية الاجتماعية
٢٥ – الجمعية النسوية – الشاهل
٢٦ – جمعية التحدي للمعاقات
٢٧ – جمعية خديجة الخيرية النسوية
٢٨ جمعية التكامل للتنمية.

ببساطة.. لا لقانون كهذا!!

عبدالرحمن احمد عبده

كلمة واحدة فقط لا غير... (لا) لمشروع قانون الصحافة الجديد. وببساطة نقول: هذا القانون، المشروع، غير واقعي بالمطلق ولا يستجيب للمتغيرات الكبيرة التي حدثت في السنوات الاخيرة، والتي مازالت تعتمل وبقوة، على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، وتنذر بمتغيرات اكبر، لن يستطيع قانون كهذا ان يحد منها، كما يعتقد من صاغه ومن يتولى امر تمريره، وقبل ذلك المستفيد منه!!

واجزم ان هؤلاء يدركون قبل غيرهم ان مشروعهم لا يستوعب متطلبات العصر وغير منسجم مع المتغيرات، التي هم انفسهم يتعاملون معها بوعي كامل، لكنه الخوف من سلاح الكلمة والصوت والصورة التي باتت تلعب دورا حاسما في مرحلة التغيير الكبير الذي تشهده دول المنطقة العربية بالتحديد.

لماذا الخوف من قانون صحافة واعلام يستوعب حرية الصحافة، و حق امتلاك وسائل الاعلام المسموعة والمرئية الخاصة؟!

ألن تكون هذه الحرية للجميع وهذا الحق ايضا للجميع.... المتبنين لمشروع القانون الجديد وايضا المعارضين له، ألن يكون بمقدور الجميع التعامل مع (التغيير) كل وفق مصلحته ولكن بالاحتكام الى وسائل شريفة!

من حقكم ان تبقوا متخلفين اذا اردتم انتم ذلك، وفق مصالحكم، لكن ليس من حقكم ان تجبرونا على التعايش مع ما انتم عليه، فالسلطة وادواتها القمعية وغير القمعية لن تصمد كثيرا والمصدات الكثيرة التي تعول عليها في القضاء والامن والتشريعات وغيرها لن تصمد امام رياح التغيير، وهذا منطق العصر والشواهد عليه كثيرة من حولنا.

لم اجد لدى من يتبنون مشروع قانون الصحافة الجديد، الذي تحاول الحكومة ان تمرره، اية حجة مقنعة في الدفاع عن محتواه لانهم في حقيقة الامر يدافعون عن وجودهم وعن مشروعيتهم، التي يشككون هم بها قبل غيرهم، عندما يشرعون للقمع و يرفضون الحرية وعندما يدعون الالتزام بمعايير حقوق الانسان وفي نفس الوقت يحتقرونها في مشروع كهذا.

إنني اشفق على هؤلاء، الذين صاغوا هذا المشروع، والمتبنين له، والذين يحاولون الان تمريره، لأنهم يدركون كم هم في (جهالة) لا يرتضونها لانفسهم، بل هم مجبرون عليها، ولانهم يعيشون في (ازمة) لان عليهم ان يصادقوا على جهالتهم ويبصموا على نفاقهم، بل و يرتضون خيانة وطنهم ومواطنيهم وانسانيتهم.. وكل ذلك من اجل قلة جعلتهم متاريس لها ولمصالحها.

ان يكون احدهم في السلطة أوضمن فلكها او مستفيدا منها ليس مبررا له ان يسوّق لمشروع كهذا او يدافع عنه، لكن ان نجد مثل هذا النموذج فانها قلة حياء وخنوع وارتضاء بالمهانة وخيانة للحاضر و المستقبل.

لم يعد الآن مقبولا بقانون للصحافة والاعلام، لا يؤمّن التعددية الاعلامية واعطاء الحق للافراد والمؤسسات في امتلاك وانشاء محطات الاذاعة والتفلزة ولا يؤمّن حرية تداول المعلومات، وقانون لا يستجيب للمواثيق والعهود الدولية التي وقعتها اليمن، ولم يعد مقبولا اي قانون يكبل مهنة الصحافة والاعلام ويفرض القيود والمحظورات والعقوبات.

لاولئك الذي يدافعون عن المشروع،ساسة ومثقفين وقانونيين وصحفيين وغيرهم ، ولا اعتقد انهم كثر: اعيدوا قراءته من جديد ولمرة واحدة فقط... وأشدد ايضا على ان تقرأوا (تقرير منظمة ارتكل ١٩) الدولية حول المشروع، و (ملاحظات حول قانون الصحافة والمطبوعات ومشروع القانون الجديد للجمهورية اليمنية – اعداد السيدة مادلين شاكنز والسيد ديفيد اي.ماكرو).

ولأعضاء مجلس الشورى ولاحقا مجلس النواب: هل سترتضون لانفسكم إجازة قانون قمعي صاغته حكومة تنكرت لالتزاماتها الوطنية والدولية وتتعمد الهروب من متطلبات التغيير وضروراته.

وللجميع عودوا إلى (اعلان صنعاء) ١٩٩٦م، الصادر عن ندوة اليونسكو حول "دعم الاعلام العربي المستقل والمتعدد" و(اعلان صنعاء) ١٩٩٩م، الصادر عن "منتدى الديمقراطيات الناشئة" و(اعلان صنعاء) ٢٠٠٤م الصادر عن المؤتمر الاقليمي حول "الديمقراطية وحقوق الانسان".... في هذه الاعلانات ستجدون السلطة والحكومة اليمنية مدافعة عن الديمقراطية و الحريات، ليس لانها استضافت هذه المنابر الدولية الكبيرة، بل لانها صاغت والتزمت باعلاناتها المتقدمة. وكنا متقدمين على من حولنا من الاشقاء.. لكن الآن أين هي هذه السلطة والحكومة مما ادعته، عندما نقرأ مشروعها الجديد لقانون الصحافة والمطبوعات!؟

ببساطة هناك اجماع على رفض المشروع... وامام هذا الموقف لا اتصور ان هناك من سيتمترس لتمريره ، الا اذا كان لا ينتمي الى هذا الزمن!

شرط البسباس

أحمد عثمان

كان يا ما كان في قديم الزمان، رجل ما شاء الله أكول يأكل ويأكل حتى يأكل؟! ويرى أن اكله المستمر على هذا النحو هو من أجل القرية ونيابة عن الناس، وأنه عندما يأكل فعلى الجميع أن يحمدوا الله على النعمة.

المهم أنه وبدون مقدمات قرر فجأة أن يترك الأكل والمائدة. وهنا دخل أهل القرية في حيصة وبيصة بين مصدق ومكذب وهرول البعض لإقناعه بالعودة عن قراره بترك المائدة فلا أحد يستطيع أن يأكل سواه خاصة وأن هناك اسطورة تقول بأن المبروك إذا ترك الأكل من مائدة القرية ولو لفترة وجيزة فإن المطر سينقطع ويحل الدبور وتزول السعادة التي تعيش فيها القرية وتموت المعاز وتجف ضروع الابقار وتصاب الدجاج بالزكمة.

قال الراوي: لكن الرجل بدا مصمماً وكرّر قوله بالجزم: لن اتراجع أنا شبعت يا جماعة! أتريدونني أن أموت بالتخمة، أنا أكلت بما فيه الكفاية حتى تعبت وصرت مهدداً بتساقط الضروس، هيا اذهبوا! ماتشتوا مني؟! حرام عليكم تجبروني! والمثل يقول: ما اكلة إلا برغبة.

كرّر الأتباع والمجاذيب محاولاتهم الأخيرة وقالوا: كل يا سيدي! لا تتركنا! على الأقل كل من أجلنا! سيدي! إذا لم تأكل أنت نحن سنجوع! كل! كل ما عليك! كل أنت ونحن علينا نتجشأ فلل وعمارات واشياء أخرى.

قال الراوي: أُحرج الرجل ولكنه مع هذا تنحنح وقال لهم: اسمعوا! سآكل ولكن بشرط! سيكون شَرطي صعباً مفاجئاً.

– ولو.. سيدي! اشترط سنعمل المستحيل!

– إذن لن آكل إلا اذا وفرتم البسباس في المائدة!

نعم لن أعود بدون "فلافل وبسباس" فأنا أحب "البسباس"!

هؤلاء هم الصحفيون

يحيى نشوان

في الوقت الذي يحال فيه مشروع قانون الصحافة الجديد إلى مجلس الشورى لمناقشته يتزامن معه مجلس شورى خاص بالصحفيين.. الاجتماع الذي كرس لمناقشة ما ورد في القانون الجديد وإبراز الملاحظات اللازم تكريسها لذلك، في مقر نقابةالصحفيين اليمنيين يوم الخميس الماضي قدم فيه شيء يذكر لأن الهدف من الاجتماع كان استطلاع رأي الصحفيين حول القانون.

المفاجأة التي لم يتوقعها كثير من المهتمين أن يقابل القانون بالرفض بسبب احتوائه على كثير من المواد التي لا تنسجم وواقع الصحفي اليمني، أضف أن صياغة القانون جرت باعتماد المشرع على قوانين مشابهة لدول أخرى، بحسب رأي احد المتحدثين.

المهم في الاجتماع هو الخروج بنتيجة مشرفة، يستحق الأخ النقيب محبوب علي الاشادة لإحتوائه الموقف والنزول عند رغبة الصحفيين الرافضين اجمالاً للقانون بصيغته الحالية. تلك الصيغة التي اعتبرهاكثير من الصحفيين كارثة حقيقية في تاريخ الصحافة اليمنية لأن بين طياتها إجحاف بكثير من الحقوق. وغموض يكتنف بعض المواد.

لأن القانون المطلوب وجوده إذا اقتضت الضرورة هو القانون الواضح الذي يضمن للصحفي حياة حرة وكريمة تليق بمستواه.

سؤال

كان من بين الاسئلة التي واجهت المتحدثين ماذا نريد نحن الصحفيين؟

والجواب نريد المساواة نريد العدل أما الجواب الشافي فنريد "الحرية الحقيقية" التي تضمن الحياة الكريمة دون أن تشوبها شائبة تذكر.

آراء الصحفيين

تعددت أراء المتحدثين وانتهى الوقت فلم يسمح لمن كان لديه بعض حديث بالإدلاء بدلوه.. لكن ماركز عليه اصحاب الآراء المطروحة تمثل في جوانب عدة ناهيك عن أن البعض منهم لديه مداخلة حقيقية في حين جزء آخر يريد أن يشكل حضوراً ولو كان الكلام مكرراً أو غير مجد.

لا أحب الدخول في خوض ما لا يفيد في وقت من المهم الوصول فيه إلى أن الآراء التي وردت، والتي لم ترد، بلا شك هي واحدة، إلا أنها تختلف باختلاف توجهات أصحابها.. فهناك من يرى المسألة من جانب شخصي" يقدم حقيقة مأساة.

وآخر عملية تجاهل لقضاياه وآخر يركز على وضع الصحفي المعيشي وواقعه المهمل.

وآخر يتكلم في بعض بنود القانون. وآخر يرفض كل شيء

وغيره ينبه إلى خطر ما ورد أو ما يحمله القانون.

إذا من هذا أو غيره، مما يلمس القارئ مما يقدمه غيري بالتفصيل، نلمس أن هناك مفارقات اجتماعية وفرض وصايات وواقع معيشي وحياتي صعب.. وجانب مهني شاق.. وكل شيء يمكن تصوره في متاهة قديمة حديثة متجددة تتطلب صياغتها.

فالصحفي لا يواجه مشاكله فحسب، بل أيضاً يواجه غيابه عن الساحة نتيجة قلة القراء، وغياب الوعي، وتعدد المفاهيم وأشياء كثيرة وكثيرة جداً.

أضف أن هناك ضعفاً في الأداء سببه شيء من اللامبالاة والاحساس بأن من يصنع ذلك هو الشعور بعدم الجدوى مما سبق تقديمه وانجازه تظل المشكلة في يد صانعيها.. وهم بحاجة إلى البحث في اسبابها ومسبّبيها ترى.. إلى أين يساق هذا العالم؟ ماذا يرادمن المجتمع أن يفعل؟، هل المجتمع استفاد فعلاً من معصرات الماضي والحاضر؟ ثم ماذا ينتظر المجتمع الصحفي أن يحدث بعد إلغاء القانون وعدم الوقوف حتى عن المطالبة بتعديلات معينة، إضافة إلى رفض التعديلات التي اقترحها بعض المجاميع الصحفية؟.

نظرة ضيقة

نظرة ليست بعيدة الأفق التي حملها معهم زملاء مهنة تنحصر في تقديم وجهة نظر حزبية بحسب إيعاز اصدقائهم المقربين منهم.

أعتقد أن الصحفي حُر بحد ذاته له أن يكتب في كل مكان.. أن يبدي رأيه في أي صحيفة كانت، مهما كان إنتمائه السياسي أو الحزبي.

له أن يقدم ما يفيد المجتمع لأنه موظف مع اليمن وليس مع حزب أو صحيفة فقط، ومتى عرفنا قدر أنفسنا أمكننا فرض احترامنا على الآخر الذي يعمد تجاهل أفعالنا ويغفل تماماً عما نريد البوح به.

المهرة بلا رياضة

الخضر الحسني
alkhader73@yahoo.com

ذهلت وأنا أتجول في مركز مدينة الغيضة، عاصمة محافظة المهرة..

فلم تقع عيناي على مقر أو نادٍ لممارسة أي نوع من أنواع الرياضة، رغمً أنها المحافظة الفتية التي تزخر بالشباب والخامات الواعدة. هذا المشهد يذكرني بفترات ما قبل الإعلان عن يوم ٢٢ مايو ٩٠م، وتحديداً في عام ١٩٨٧م. حيث اتيحت لي فرصة مماثلة في زيارة محافظة المهرة. حينها كانت العاصمة الغيضة عبارة عن مجمع سكني متناثر هنا وهناك. شوارع تفتقر إلى اليافطات واللوحات الإعلانية أو الدعائية التي تجد فيها اسماء وعناوين تعريفية بوظيفة هذا المحل أو ذاك من المحال التجارية الرسمية أو شبه الرسمية. والآن وعلى الرغم من كثرتها، لا تجد يافطة واحدة كتب عليها اسم مركز رياضي أو ناد شبابي أو.. أو.. هذا جانب، أما الجانب الآخر، فيتمثل في عدم وجود المساحات الخاصة لممارسة اللعبة الشعبية (كرة القدم)!! وما هو موجود، عبارة عن مساحات ترابية في بعض ثنايا الشوارع الفرعية للمدينة. هناك تجد شباباً في عمر الزهور، يتقاذفون الكرة.. وعند الإقتراب منهم.. تلحظ أنهم لا يمثلون حتى نادي (حارة) من الحارات المتداخلة في بنائها غير المريح (العشوائي). عموماً لاأملك إلا الترحم على الشباب والرياضيين في هذه المحافظة التي يوجد بها – كما يقولون– مكتب للشباب والرياضة! ولكنه المكتب البعيد عن هموم وتطلعات قاعدة عريضة من أبناء المحافظة!! قد تسألوني: وماذا عن نادي "فرتك"؟! هنا أتوقف متأملاً المشهد أعلاه.. وأجيب بالقول: "فرتك" يبعد عن الغيضة بمسافة كبيرة، وهو ناد ريفي– كما يتردد هناك– و لاشأن له بعاصمة المحافظة أو مركزها!! إذن.. هنا أتساءل بحيرة: أين أندية المدينة التاريخية العريقة (الغريقة)؟؟ أليس هذا الوضع غريباً على مجتمع فتي كبلادنا؟

وللحديث بقية في قادم الأعداد.

التسويق والاحتراف.. ثورة كرة القدم الحديثة

■ كتب - طلال سفيان:

في نهائيات كأس العالم الماضية صيف ٢٠٠٢م والتي جرت في كوريا الجنوبية واليابان، حضر بين الدورين نصف النهائي والنهائي ضعفا رجال الأعمال الذين يحضرون عادةً اجتماعات الدول الصناعية السبع الغنية في العالم. لم يكن هذا التلاقي بين رجال المال بهدف التعارف وقضاء وقت طيب على منصات أجمل ملاعب كروية عالمية من حيث حداثة التصميم، بل كان حضورهم محصوراً بالاهتمام المهني بواقع التطور الكروي المالي الذي تشهده الملاعب العالمية، باستثناء المنطقة العربية، لا سيما في ظل ما يحدث يومياً في ملاعب الكرة من انتقالات وايرادات الأندية المحترفة أو موازنة الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" والتي تصل وحدها إلى ٥٠٠٠ مليار دولار امريكي.

عولمة كروية

أثناء التحضيرات لنهائيات كأس العالم في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤م، كانت الشكوك تدور حول ما إذا كانت الملاعب الأمريكية المعدة بالأساس لألعابهم الشعبية المدللة، ملائمة. وكان الحل في التقنية الهندسية بوضع ٢٠ سنتميتراً من التراب المضغوط على "التارتان" (العشب الصناعي) وفوقه قطع العشب الطبيعي التي تباع في الأسواق لينتهي الجدل بذلك الحل العاجل في تكييف الملاعب بالوسائل العلمية ليتابع العالم النهائيات بفن الرأسمالية الجديد المدعو بالـ"ماركتينج" الحديث والذي أصبحت فيه كرة القدم صناعة تعيش من ورائها الملايين.

تسويق الاحتراف

عندما ضرب جوزيف بلاتر بعصاه الكروية الملاعب الأوروبية الخضراء وقلبها إلى مال وفير حمل مشروع ترشحه لرئاسة الفيفا عام ١٩٩٨م، لم يكن في تضاريس مشروعه سوى شراء الأصوات الكروية الواحد تلو الآخر أمام نخبة منافسيه المحافظين وعلى رأسهم السويدي يوهانسن. ولم يكن معارضو ترشح بلاتر مخطئين بالخوف من جره الملاعب الكروية إلى مايسمى باللامقبول واللامعقول، إذ أن كرة القدم ومنذ بدايتها كانت لعبة شعبية للفقراء والاغنياء، وظل هذا التداول في سوق الكرة حتى مجيء البرازيلي هافيلانج الذي رأى إمكانية اعتماد الأندية والاتحادات على انفسها لتوفير مداخيلها. هذه الرؤية لا يشوبها الخطا من كل الجوانب، حيث أن أكثر دول العالم الثالث الفقير لا يمكنها تخصيص موازنات كروية لإتحاداتها الرياضية بشكل عام.

هذا الأمر الذي حاول فيه رئيس الفيفا الحالي جوزيف بلاتر حث الاتحادات الكروية وعلى الأخص العربية على بعث روح الاحتراف بشكل كبير في ملاعبها، وكانت معركة طاحنة من جانب واحد دون أن يتلقى الفيفا أي رد شاف من اتحادات الكرة العربية التي غاصت في السنوات الأخيرة في حرب صامتة داخلياً للمطالبة بالإعتراف بشخصيتها الرياضية الذاتية، وعدم انتهاز فرص تحقيق انتصاراتها الرياضية وتبويبها إلى ممرات سياسية وشخصية لأفراد وأسر السلطات الحاكمة في الأنظمة العربية.

الحركة الأولمبية.. فلسفة راقية للجسد والإرادة والعقل

وضع الفرنسي بييردي كوبرتييان التصور الأول للفكر الأولمبي الحديث، وبناءً على مبادرته تم عقد المؤتمر الرياضي الدولي في باريس، والإعلان عن تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية (I.O.C) في ٢٣ يونيو ١٨٩٤م في جامعة السوربون الفرنسية.

الفكر الأولمبي

يمثل الفكر الأولمبي فلسفة حياتية تمجد الصفات الراقية للجسد والإرادة والعقل في شكل متوازن، وفي هذا الإطار يسعى الفكر الأولمبي عن طريق مزج الرياضة بالثقافة والتعليم إلى ابتكار نمط حياة ترتكز على المتعة المستمدة من الجهد والتأسي بالقيم التربوية والقدوة الحسنة واحترام المبادئ الاخلاقية العلمية.

كمايهدف الفكر الأولمبي إلى وضع الرياضة في خدمة تطور الانسان على نحو متسق في كل مكان بغية ايجاد مجتمع يسوده السلام ويعنى بالحفاظ على كرامة الانسان. ومن هذا المنطلق تقوم الحركة الأولمبية، وحدها أو بالتعاون مع المنظمات الدولية بتشجيع مبادرات نشر السلام، كماتستقي الحركة الأولمبية مقوماتها من الفكر الأولمبي الحديث.

وتجمع الحركة الأولمبية كافة المنظمات والرياضيين والأشخاص الذين يرتضون العمل وفق مبادئ الميثاق الأولمبي وتحت مظلة السلطة العليا المتمثلة في اللجنة الأولمبية الدولية.

كما أن المعيار الأساسي للانتساب للحركة الأولمبية هو الحصول على اعتراف اللجنة الأولمبية الدولية حيث يجب التحكم في تنظيم الرياضة وإدارتها بواسطةالمنظمات الرياضية المستقلة (الاتحادات الأهلية) المعترف بها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية.

● دي كوبرتيان

الدوائر الخمس

تهدف الحركة الأولمبية إلى الاسهام في بناء عالم أفضل يسوده السلام عن طريق تعليم الشباب من خلال ممارسة الرياضة بدون تمييز من أي نوع، وفي إطار الروح الأولمبية التي تتطلب وجود التفاهم المتبادل في مناخ من الصداقة والتضامن واللعب النظيف والتنافس تحت شعار " الأسرع والأعلى والأقوى". ويعتبر نشاط الحركة الأولمبية والتي يرمز لها بخمس حلقات متشابكة والتي تمثل قارات العالم وأجناس البشر، نشاطاً عالمياً دائماً يغطي مختلف بلدان العالم ويصل إلى تمام الوجه عند التقاء رياضيي العالم في المهرجان الكبير " دورة الألعاب الأولمبية".

ميثاق عالمي

يتمثل دور اللجنة الأولمبية الدولية في نشر الفكر الأولمبي بما يتفق مع أهداف ونصوص الميثاق الأولمبي والتي تقوم على:

١ – الحث على تنسيق و تنظيم وتطوير كافة الأنشطة والمسابقات الرياضية بالتعاون مع المؤسسات الرياضية الوطنية والدولية وتطبيق اجراءات تقوية أواصر وحدة الحركة الأولمبية.

٢ – التعاون مع المنظمات والسلطات العامة والخاصة المعنية بالسعي إلى تطويع الرياضة في خدمة البشرية.

٣ – ضمان إقامة دورات الألعاب الأولمبية بصورة منتظمة.

٤ – المشاركة في نشر السلام العالمي وحماية حقوق اعضاء الحركة الأولمبية والتصدي لكافة صور وأشكال التمييز التي من شأنها التأثير على الحركة الأولمبية.

٥ – التشجيع الجاد لمشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية على كافة المستويات وتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

٦ – دعم وتشجيع نشر المثل والاخلاقيات الرياضية.

٧ – تكريس روح اللعب النظيف ومنع ظاهرة العنف في الرياضة.

٨ – مكافحة المنشطات في الوسط الرياضي.

٩ – منع تعريض صحة اللاعبين والرياضيين للخطر.

١٠ – الوقوف ضد أي محاولة لإساءة استغلال الرياضة والرياضيين تجارياً أو سياسياً.

١١ – تشجيع المنظمات الرياضية والسلطات العامة على تأمين المستقبل الاجتماعي والوظيفي للرياضيين.

١٢ – تشجيع ونشر الرياضة للجميع.

١٣ – الاهتمام بقضايا البيئة.

١٤ – دعم الاكاديمية الأولمبية (I.O.A) وكذا المؤسسات التي تكرس جهودها للتعليم الأولمبي.

راية واحدة

تأسست اللجنة الأولمبية اليمنية عام ١٩٧٤م تحت مسمى اللجنة الرياضية في الشطرين، ثم نالت اللجنتين الأولمبيتين في شطري اليمن سابقاً الاعتراف من قبل اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٩٨١ بمدينة بادن– المانيا الاتحادية– بعد أن حصلت ألعاب كرة القدم والطائرة والسلة والطاولة وألعاب القوى والجمباز على الاعتراف من قبل الاتحادات الدولية، ومنذ ذلك الاعتراف سعت اللجنة الأولمبية اليمنية لحضور الفعاليات في جميع المحافل الدولية في بعض الألعاب سواءً التي تنضوي تحت مظلة اللجنة الأولمبية الدولية أو غيرها من المشاركات العربية والقارية –ابتداءً من الألعاب الأولمبية بلوس انجلوس– امريكا ١٩٨٤م، عبر مشاركة ألعاب القوى فقط. وعلى المستوى القاري كانت المشاركة الأولى في الدورة الآسيوية التاسعة بمدينة نيودلهي – الهند ١٩٨٢م، حتى تم توحيد اللجنة الأولمبية في تاريخ ٨ فبراير ١٩٩٠م قبل توحيد شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠، وكان أول حضور موحد للجنتين كلجنة أولمبية واحدة في الألعاب الأولمبية في برشلونة – اسبانيا ١٩٩٢م. وعلى المستوى القاري في الألعاب الآسيوية الحادية عشرة بمدينة بكين – الصين عام ١٩٩٠م.

"أن أكون إبناً لرجل بعثي يعني أن أتذكر ذلك المجند الكردي الذي وشَمَ إسم حافظ الأسد على ظهره لمنع الضابط المسؤول من ضربه بالكرباج. في البداية وشم ظهره. بعد ذلك صدره، ثم يديه ورجليه". ويضيف الكاتب السوري ماهر شرف الدين، في روايته " أبي البعثي": " عندما كنا أطفالاً لم يكن لدينا ما نشمه على ظهورنا وأجسادنا. كانت يد أبي مطلقة. كانت بعثنا المنزلي".

صدرت الرواية قبل نحو أسبوعين عن دار الجديد في بيروت، بتوطئة مكثفة للمؤلف ونصٍّ تدفق ضربةً واحدة، برشاقة وزخم مذهلين، إلى النهاية. ومثلما بدت "تدفقية" النص واضحة على امتداد صفحات الكتاب الـ٨٧ (قطع متوسط)، بدا ماهر شرف الدين جاهزاً للحكي والتجوال في آن ودونما تأتأة أو عثرة قد تطرأ هنا أو هناك.

لسان مقطوع فوق لوح صابون

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

الأب البايولوجي والزعيم الوطني

وسط ملايين اللبنانيين المتظاهرين صبيحة ١٤ آذار، تنديداً باغتيال رفيق الحريري ومطالبةً بجلاء الحقيقة والجيش السوري، كان كاتب "أبي البعثي" هو السوري الوحيد المشارك في ذلك. بدأت الرواية من هنا، لتنتهي به مواجهاً أبيه و مهدداً إياه بكسر يده التي كانت قد ارتفعت لضرب أمه. كان عمره ١٥. وعلى عكس يد أبيه، كانت يده صغيرة. إلا أن هذا لم يمنعها من التلويح، تهديداً، في وجه الأب الضخم: "يده مصوبة نحو أمي، وعيناه نحوي: هكذا انهزم أبي".

كما لو تحددت سيرة الرجل بهاتين الواقعتين: تفرُّده بسوريَّته وسط تظاهرة لبنان العظيمة وتمرده على ابيه، يافعاً. شأن الاخيرة، كانت الأولى تمرداً، لكن على نظام دمشق. هل أسست احداهما للأخرى؟ بصياغة مغايرة: هل هما منفصلتان؟ في العمق، مثلت الواقعتان التمرد نفسه على الأب، بوجهيه البايولوجي والزعيم الوطني. فكلتاهما خروج على البطريارکية (الأبوية) ومرادفاتها : القمع، الكذب، التشابه، القطيعية، الخ.. ولعل من النافل القول هنا أن إعطاء الأب مطلق التصرف بأرواح وممتلكات أبنائه هو، في ذات الوقت، وبدرجة أشد، تسليم أكيد للزعيم الوطني بأحقيته في التصرف المطلق بأرواح وممتلكات شعبه. لم تقل الرواية هذا مباشرة، إذ ليس من وظائفها- لو حق لنا افتراض وظائف ما للرواية- أن تخلص إلى استنتاجات نظرية أو محصلات منطقية. غير أنها قالت على نحو مباشر كم أن يد الأب الضاربة نسخة مطابقة، وإن مصغرة، من يد النظام السوري : " كنا نرى العالم من خلف هذه اليد الضخمة التي تضربنا بلا هوادة. يد أبي التي حجبت العالم عنا أصبحت حدود عالمنا الصغير والبائس. كنت كلما نام أبي بعد الظهر أختلس النظر لأرى يده فوق اللحاف. أختلس النظر إليها وأعرف أنها لاتنام. وكان إذا صدر منا صوت أزعجه أثناء نومه، يصيح بنا جميعاً فنأتي إليه مطأطئين رؤوسنا إلى مستوى يده، ولا نرفع وجوهنا حتى يفرغ من ضربنا، أو يمل. كانت الكدمات الزرقاء بصمات يده على وجوهنا... واليد التي كانت ترفع أختي من شعرها وترميها على الأرض، هي اليد التي جعلت أخي حبيس غرفته لسنوات، وهي التي جعلتني أتخيل البعث شبيهاً بأبي. كانوا إذا قالوا: بعث، تخيلته بشاربين، ويد كبيرة".

نقل أدغال

قبل انتهائه إلى شكله الحالي ككتاب، نشر ماهر شرف الدين نص "أبي البعثي" في جريدة النهار، حيث يعمل، على إثر مظاهرات ١٤ آذار. ومع أن حجم الكتاب لم يكن كبيراً، إلا أنه نقل لنا أحراشاً وأدغالاً وجبالاً بحذافيرها من حياة كاتبه. ولقد روى شظايا الأرواح لحظة تطايرها مثلما التقط الهدير المفزع للصمت في مكامن اختبائه.

عاش مؤلف "أبي البعثي" طفولته وصباه "موزَّعاً بين محافظتي الحسكة في أقصى شمال سوريا، والسويداء في أقصى جنوبها، حيث الازدحام اللغوي والأقلوي، وحيث التخمة التاريخية". وكتب أنه لابد وان يفكر بذلك القَدَر كإمتياز، إذ بين هاتين المحافظتين "تمتد كامل المساحة لبلاد تدعى سوريا". هذه البلاد التي يجدها شبيهة بعلب السجائر "التي غالباً ما يُكتب عليها أنها ذات نكهة فاخرة وفي الوقت نفسه أنها مسببة لأمراض مميته".

الحكي كترويض القمع

ينهي ماهر شرف الدين توطئة كتابه، هكذا :" أن تكون سورياً زمن الاستبداد، وأن تكون أقلوياً زمن التعصب، وان تكون إبناً لرجل بعثي... يعني أن تكون روائياً جيداً. هكذا يكون الحظ". ورغم أن العمر لم يركض، بعدُ، به طويلاً كي يدعي -حدَّ قوله- سيرة يرويها، إلا أنه "بات من حق كل سوري، لمجرد أنه سوري، أن يروي حكايته". فـ"السوريّة، التي اصبحت طقساً اكثر منها هوية، باتت تصلح كذريعة للرواية والسرد". لا جديد هنا. إذ أن الحكي لازمة القمع. الحكي بوصفه مضاداً، أو أَقَلَّهُ مقاوماً، للقمع. والحكي بوصفه توليداً وتحريضاً للحياة تحت وطأة القمع. أو لنقل بوصفه تطبيباً للحياة وأخذاً بيدها داخل الحيِّزات الممكنة والمتبقية خارج قصف القمع وتَقَصُّف الوجود. مأثرة "ألف ليلة وليلة" مثلاً تحضر هنا بقوة ووضوح. لجوء شهرزاد إلى الحكي لم يكن إلا بهذا المعنى: مواجهة الموت الوشيك الذي وضعه شهريار مصيراً لها.

الخيانة كشرط للإبداع

تحجز الخيانة موقعاً متقدماً في صدارة الأفعال الأكثر إسهاماً في تقدم البشرية. لا نعالج المسألة هنا أخلاقياً. وليس من الآمن أن تمتدح الخيانة في مثل مجتمع متخلف. لكن الخيانة تفرض لدينا، معرفياً، هذه الصورة. إنها أحد الأفعال الأشد عداء للبطريارکية، الشمولية، التشابه، العصبوية، الخ.. لاغرابة، إذاً، أن تُستخدم تهمة الخيانة أكثر من سواها في المجتمعات العربية. إنها اكثر الشتائم استعمالاً واشدها وطأة.

تأتي الخيانة كشرط للترجمة، بحسب المقولة الايطالية القروسطية الشهيرة. والخيانة إجمالاً شرط للابداع والصناعة والتجدد، إذ، لكي تبتكر موديلاً ما جديداً، لكي تصنعه، لابد عليك من خيانة القديم والمألوف. بهذا المعنى، ألا تستحق الخيانة امتداحاً؟

"أن أكون ابناً لرجل بعثي(...) يعني أن أقود انقلاباً عليه وان أخونه عندما اكبر". ربما لم يعالج ماهر شرف الدين مسألة الخيانة بالمنظور الآنف. لكنه يصر على ا لخيانة من الاهداء، في بداية الكتاب، قُدُماً. لقد خان أبوه بأن حكاه بحذافيره لنا. وخان البعث بأن رواه بحذافيره لنا. ولعلها الخيانة التي دفعت به إلى "خلاصه" الفردي خارج جحيم القطيع.

مكتبة الأب المقفرة

إلى أعمال قليلة حملت تعرية لـ"الأب" العربي وسلطته البطريارکية، تنضم رواية "أبي البعثي" مضيفةً الكثير الماسَّ إلى المكتبة العربية شبه المقفرة من مثل اشتغال. ذاك ما كان سبق إليه الروائي البارز محمد شكري في عمله "الخبز الحافي"، والذي كان أهم ما جاء به ذلك المشهد الأشد هجاءً وتقويضاً للبطريارکية، في تاريخ الرواية العربية: يزور شكري قبر أبيه، وبدلاً من قيامه بوضع الورد عليه يفتح سّحاب بنطاله ويبول. لديّ، كان ذاك هو المشهد الأقوى الذي ترك أثراً وثلماً على ظهر البطريارکية العربية، برمتها. ولئن أُعيدت أهمية سيرة محمد شكري إلى تضمنها مشاهد جنسية مفتوحة وصريحة، فإنما لقصور في القراءة لم تتجاوزه جغرافية التلقي العربية بعد.

حَلمَة مفرومة بسكينين

كي تقرأ ماهر شرف الدين في "أبي البعثي" يلزمك حراسة نفسك من طوفان الشغف. إنها كتابة غامرة، مدهشة، مجنونة وصاعقة. كتابة عن الخشونة البصرية. "خشونة بصرية يعني ككومة من أرجل الجراد، كصفوف من ذيول عقارب مرتبة في علبة سجائر، كلسان مقطوع فوق لوح صابون، كقيء إمرأة في صحن الطعام، كحلمة مفرومة بسكينين، كمياه رأس مكسور".

هكذا، كتب ماهر شرف الدين عن الخشونة البصرية والتماع عيني الصمت كعيني قطعة متأهبة في الظلام.

رحيل منصور

■ إلى ريم واخواتها، وأخيها وامها وإلى آل دماج جميعاً..

■ الأسيف: اسماعيل بن محمد الوريث

هل أتتك الأنباء عن منصور
بهجة الصحب كلما كان فيهم
والصديق الصدوق، والحافظ العـ
ـهدِ، والسيف، والسنانُ، وغيثُ
عمرهُ كلُّه كفاحٌ، وسعيٌ
لم يصبه ما أفرطَ القومُ فيه
ما تحلَّى به من الزهد، والتقـ
ـوى جديرٌ بالشكر، والتذكير
فسل الصحبَ عنه ينبيك منهم
عن فتى لم يعد له من نظير
في زمانٍ نعيشُ فيه تمادى
أهله في الفساد، والتقصير
كان منصورُ قلعةً من صلاحٍ
ومناراً للعدل، والتنوير
كم تناءى بنفسه عن طريقٍ
رصفت بالإغواء، والتزوير
فارتضى العيش عزةً وشموخاً
ومضى لا يحوز شروى نقير
يا أبا ريم كيف ودَّعت بيتاً
كان مغنى سعادةٍ، وسرور

ألق الشمس في الصباح المنير
فهو النجم في سماء الحضور
هد بدُنيا مليئةٍ بالشرور
للمعالي، وساميات الأمور
من جنوحٍ، وجمع مالٍ وفير
وى جدير بالشكر، والتذكير
عن فتى لم يعد له من نظير
أهله في الفساد، والتقصير
ومناراً للعدل، والتنوير
رصفت بالإغواء، والتزوير
ومضى لا يحوز شروى نقير
كان مغنى سعادةٍ، وسرور
وصغيراً خلَّفت فانهمر الحـ
ـزنُ عليه أضحى كسيرَ الشعور
وبناتٍ لهنَّ قد كنت حصناً
وملاذاً يضئن مثل البدور
يا أبا ريم من يغالب أمراً
قد جرى من لدن حكيم خبير
كل حيٍّ مهما يطل عمره يمـ
ـسي على رغمه نزيلَ القبور
لم تغادر إلا تخوماً من الجو
ر، وأرضاً تعجُ بالديجور
هدني الفقد فالتجأت إلى الصـ
ـبر، وفي الصبر منعة للصبور
غير أني لم أنس والله، ذكرا
ك فأصبحت ساكناً في ضميري
وعلى البعد صرت أقرب مما
كنت حياً مني، ومن تفكيري
يا أبا ريم ألف عذر إذا قصَّـ
ـر شعري، وخانني تعبيري
كل هذا اليراع من لوعة النجـ
ـوى ومما يخط بين السطور
فإلى جنة النعيم، وعيشٍ
هانئٍ في رحاب ربٍ غفور

الأمناء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥ العدد (٣٧) Wed. 28 Dec. 2005 No. (37)

مقتل وإصابة أربعة أشخاص بينهم امرأتان في مأرب

لقي رجل وإمرأة مصرعهما فيما أصيب رجل آخر وامرأة مساء امس في مأرب جراء نيران مسلحة وجهها لهم مجهولون.

وقال موقع "الصحوة نت" إن الضحايا ينتمون إلى قبيلة آل اسحاق (شبوة) كانوا قادمين من صنعاء حين هاجم المسلحون سيارتهم بالرصاص.

ويعتقد أن وراء الحادث ثأر قبلي، بين قبيلة آل اسحاق وقبيلة اخرى من مأرب، عمره أكثر من أربعين عاماً.

الأسيدي مديراً لـ«عكاظ»

كلفت صحيفة "عكاظ" السعودية، الزميل نبيل الاسيدي، بإدارة مكتبها في اليمن خلفاً للزميل حافظ البكاري.

وعمل الاسيدي محرراً في عدد من الصحف اليمنية وبدأ عمله في صحيفة عكاظ، مراسلاً صحفياً منذ العام ٢٠٠٠م.

أسرة "النداء" تتمنى للزميل العزيز التوفيق.

استخراج جنين من طفلة في ذمار!

■ «المؤتمرنت» - عبد الكريم النهاري:

أجريت بمستشفى ذمار العام عملية جراحية لاستخراج جنين من أحشاء طفلة عمرها (٣٠) شهراً.

وذكر الدكتور عبدالسلام الأحصب -مدير عام مستشفى ذمار- لـ«المؤتمر نت» أن الطفلة "زين عز الدين الشريفي" ابنة الثلاثين شهراً أوصلت إلى قسم الأطفال في المستشفى الأحد الماضي وهي تعاني من انسداد في الأمعاء أضطر الأطباء في المستشفى إلى إخضاعها لعملية جراحية استخرج من خلالها جسم غريب يحمل مواصفات جنين بعمر (٦) أسابيع من التجويف البطني بالقرب من الأمعاء وغير ملتصق بالأحشاء ، مؤكداً أن هذه الحالة تعد من أندر الحالات التي من الصعب تفسير أسبابها.

ورجح الاحصب أن يكون الجسم لجنين مختزل أو توأم، داعياً الباحثين المختصين إلى دراسة مثل هذه الحالات النادرة.

من جهته قال الدكتور أحمد الحوشبي -أخصائي جراحة عامة بالمستشفى، لـ«المؤتمر نت» والذي قام بالعملية، إن الجسم الغريب وجد بالقرب من المبيض الأيمن وقناة فالوب، ويبلغ طول الجسم نحو(٧-٩) سم وعرض الرأس (٢)سم وعرض الوسط (١) سم وعرض المؤخرة نصف سنتيمتر، مشيراً الى أن الطفلة تعاني من تشوه خلقي لعدم وجود أعضاء تناسلية خارجية ووجود الأعضاء الداخلية.

وأرجع الحوشبي ذلك الى التشوهات الخلقية في مراحل الحمل، مؤكداً أن الجسم الغريب لا يمت بصلة لجسم الطفلة ولكنه أحدث الانسداد المعوي. منوهاً الى أن حالة الطفلة "زين" مستقرة وهي حالياً تحت العناية المركزة.

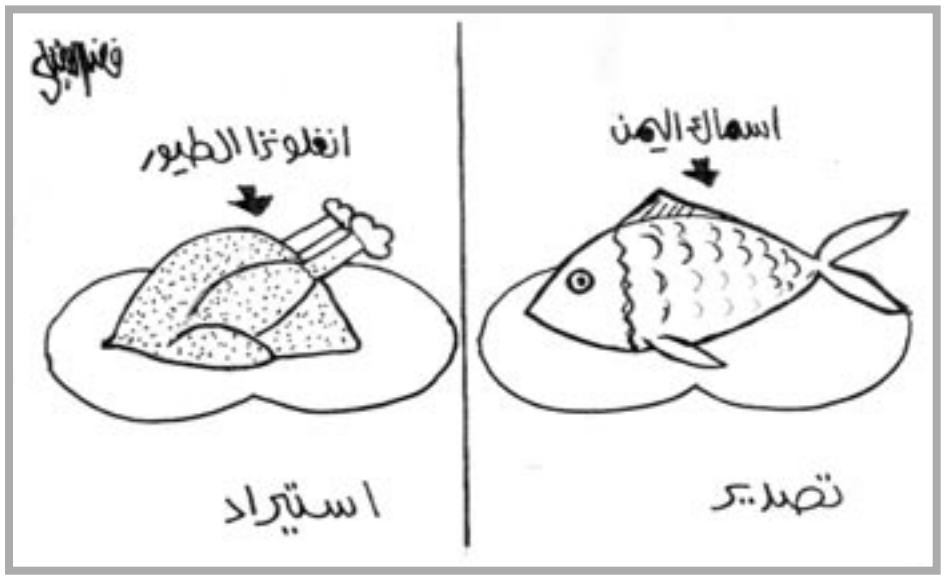

البكاري حثها على المساعدة في مأسسة الصحافة اليمنية

فريدريتش ايبرت تنظم لقاءً تقييمياً لأنشطتها

■ "النداء":

تتجه مؤسسة فريدريتش ايبرت الالمانية نحو تعزيز حضورها في اليمن من خلال تفعيل علاقاتها بالمؤسسات السياسية والمدنية والصحافة اليمنية. وصباح امس نظمت المؤسسة لقاء في فندق تاج سبأ دعت إليه ممثلين من مؤسسات مختلفة وصحفيين واكاديميين لتقييم العلاقات اليمنية الألمانية وانشطة المؤسسة في اليمن.

وعبَّر فيلكس ايكنبرج مدير مكتب المؤسسة في صنعاء عن أمله في تطوير علاقة المؤسسة بالمنظمات اليمنية، مشيراً إلى ان المؤسسة ستأخذ في الاعتبار الملاحظات والاقتراحات التي عرضها المشاركون بشأن أداء ودور مكتب المؤسسة في اليمن في مجالات متنوعة.

الزميل حافظ البكاري أمين عام نقابة الصحفيين، كان أحد متحدثين رئيسيين في اللقاء. وهو نوه بجهود المؤسسة، مشيراً إلى تجربته الشخصية في التعامل معها خلال الفترة الماضية، ومنوهاً بالجدية والتجرد اللذين يطبعان انشطتها وعلاقاتها بالمؤسسات اليمنية، مقترحاً على ادارة المؤسسة تعميق اهتمامها بالاعلام اليمني ليشمل برامج زيارات لصحفيين يمنيين إلى المانيا، مماثلة لبرنامج الزائر الدولي الأمريكي، وتوفير خبرات المانية لرفد الصحف اليمنية بالمهارات الضرورية لمأسستها.

وتحدث في اللقاء اعضاء من مجلسي الشورى والنواب واكاديميون من جامعتي عدن وصنعاء وصحفيون.

كما استمع المشاركون إلى باحثين يمنيين شاركوا إلى جانب المؤسسة في العديد من المشاريع الناجحة.

مؤسسة فريدرتيش ايبرت، وهي مؤسسة تابعة للحزب الاشتراكي الالماني وتهتم بالتنمية السياسية وتعزيز القيم الليبرالية، تعمل في صنعاء منذ ١٩٩٧، لكنها طورت تمثيلها في صنعاء قبل ثلاثة أشهر عبر مكتب مستقل في صنعاء يديره فيلكس ايكنبرج. وهي تأسست قبل ٨٠عاماً، وتحمل اسم أول رئيس لألمانيا الاتحادية، وللمؤسسة ٨٠ مكتباً في مختلف انحاء العالم، بينها ١٠مكاتب في الشرق الأوسط.

رسالة دكتوراه تركز على الوعي السياسي

حصلت الباحثة اليمنية أمينة جبران علي المقبلي، على درجة الدكتوراه في الفلسفة من كلية التربية، جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، وركزت رسالة الدكتوراة على "تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية، وأثره على الوعي السياسي لدى طلاب الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية".

رئيسة قسم علم النفس بالجامعة:

قرار حرمان الطالبة صائب

بداية نعبر لكم عن تقديرنا للدور الذي تقوم به صحيفة "النداء" الغراء في المجتمع من خلال المصداقية العالية والمهنية التي تتميز بها.

ونود أن نشير إلى عدم صحة ما نشر حول طرد الطالبة حنان العوفي من قاعة الاختبار بكلية الآداب بصورة تعسفية، وأن اساتذة جامعية تهجمت عليها واخرجتها بالقوة. والحقيقة ان الطالبة حنان العوفي محرومة من دخول الامتحان بقرار من مجلس قسم علم النفس بكلية الآداب نظراً لعدم التزامها بالحضور وفقاً للائحة وعدم تسليمها الابحاث في وقتها المحدد.

ونؤكد لكم أن القسم والجامعة حريصان على كل الطلاب ويتعاونان مع الجميع وأن هذه الطالبة حاولت أن تبرر فشلها بنشر فبركات كاذبة في الصحيفة.علماً بأنه قد تم إحالة الطالبة للتحقيق، وأكدت نتائجه صوابية قرار القسم بحرمان الطالبة من دخول الاختبار.

أ. د. فاتن عبده
رئيس قسم علم النفس

عن اى حرية يتحدث الرئيس!؟

حمدي البكاري
hamdibokary@hotmail.com

من حق الاخ حسن اللوزي، رئيس لجنة الاعلام بمجلس الشورى، ان يتطلع لمنصب وزير الاعلام القادم او اى منصب اخر بطريقته المناسبة، لكن ليس من حقه ان يكون وصيا على الصحفيين ومهنتهم، وهو الذي عرف عنه عدم نصرته لحرية الصحافة منذ ظهر على الناس.

اللوزي حذر الاسبوع المنصرم مما اسماه محاولات عرقلة مشروع التعديلات على قانون الصحافة وكأنه يعتقد ان الثقافة البوليسية قادرة على ارهاب الصحفيين وارغامهم على القبول بمشروع لا ينتجه إلا نظام استبدادي لطالما اخلص له اللوزي وامثاله.

لوكان الزمن زمن اللوزي لقلنا ان تمرير المشروع ممكن غير ان الزمن تغير، ولم تعد مفردة كالتحذير، صالحة للاستعمال. اما اذا اراد مجلس الشورى ملاحظات نقابة الصحفيين على المشروع فانه لايحتاج لان يحذر؛ فببساطة:المشروع مرفوض جملة وتفصيلا.

في الواقع لااللوزي ولا مؤسسات الحكم الشكلية أحرص على مصلحة الرئيس من الرئيس نفسه ولذا يتوجب عليه احتواء هذا المشروع الفضيحة-الذي يسيء له بدرجة اساسية- من خلال توجيه مرؤسيه بتقديم مشروع محترم يمكن الحوار والنقاش حوله. إلا اذا كان يريد التأصيل لديكتاتورية حكمه ونكثه شخصيا بوعود الاصلاح الديمقراطي والالتزمات الدولية التي لن يكون آخرها تعليق عضوية اليمن في صندوق الالفية فذلك شأنه وحده.

الصحفيون برفضهم للمشروع الحالي يسألون الرئيس: عندما لا يحق للافراد والمؤسسات امتلاك وسائل الاذاعة والتلفزيون ولاتلغى عقوبة حبسهم من كافة القوانين بسبب ادائهم المهنة ولا تلغى محظورات النشر، بل وتفرض السلطات المزيد من القيود على الحياة الاعلامية وحرية الاصدار بل ويتم شن الحرب على الفضاء الا لكتروني... الخ، فعن أي حرية تتحدث!؟

الاخ الرئيس! انت معني بالاجابة!

يونيتل.. تعثر.. تخبط.. طبخة عسكرية

تدور أكثر من علامة استفهام حول مناقصة المشغل الثالث لخدمات الهاتف النقال "جي. إس. إم"، التي أعلنت وزارة الاتصالات، أواخر سبتمبر، فوز شركة (يونيتل) بها.

بدأ الامر موجة من "التخبط" و"التعثر" جراء تاخير التوقيع النهائي على المناقصة، حتى صار اليوم كومة من هواجس الشك والإرتياب.

٢٨ نوفمبر الفائت تم التوقيع على عقد المناقصة، غير أن موجة التعثر عادت من جديد: مر شهر بأكمله دون أن تدفع الشركة قيمة الترخيص البالغة (١٤٩) مليون دولار، وذلك مخالف لشروط المناقصة التي تلزم وزارة الاتصالات دعوة الفائز للتوقيع على الاتفاقية في غضون (١٥) يوماً من إعلان الفوز ليكون مستعداً خلال (١٥) يوما اخرى من تاريخ التوقيع النهائي لدفع قيمة الترخيص دفعة واحدة".

كان يفترض التوقيع النهائي على المناقصة -منتصف اكتوبر الماضي، ويسلم قيمة الترخيص كاملاً للخزينة العامة نهاية الشهر ذاته، بيد أن ذلك لم يحدث.

توريد (١٤٩) مليون دولار دفعة واحدة إلى خزينة الدولة سينعش الإقتصاد لاريب، لكن هناك مخاوف كبيرة من طبخة يجري اعدادها للتحايل على ذلك و"لهف"المبلغ.

يتردد أن قائداً عسكرياً شابا، يقف وراء تأخير دفع المبلغ بهدف إعفاء الشركة من جزء كبير منه مقابل دخوله شريكاً فيها.

نأمل أن يكون ذلك "طراطيش كلام"، ولا مجال لإبقائه كذلك غير الإسراع في توريد المبلغ كاملاً إلى الخزينة العامة.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤